







مكتبة
جمهوری
اسلامی
ایران
تاسیس
۱۳۵۷



4





Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	H. Hüsnî
Yeni Sayı No	
Eski Kayıt No	1478

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لمن قدر الوفاة على حسن النظام
 والتسلية على من أحم المكارين بساطع المسح
 والصمصام على الله وأصحابه أسود الطهار
 الصواب بالسلسات سائلة السؤل وأجود
 وبعد فاني قد أيتت فيما مضى على شرح الرشتا
 الحسنة المتداول في أيدي المهرة الكرام
 بجاشية كاشفة عن جوده خرايد البشام
 فأنحسها الفحول من منبر الكلمة وور
 فيها المستعدون من أزياء الطلبة وأن دنا
 احدة والمكابر ون العندة طمعا لعلو
 شانهم من أمثالهم البهيلة ثم كان بخالج
 صدره ان ثاني للمتن بشرح غني عن الشرح

أي اشعاع في الطهار
 الصواب

ضمين

ضمين لما يليق بكل موضع منه من التعديل
 والجرح مشحون بخرائد المفوائد مملوء بالفرايد
 الرزائد منبسط على زكي البكات متعبد
 لكل غني سراره لكن يعقني ان ما أخرج
 من لازمان قد كان يضيفني في سجن
 عموم المصائب والاضغان بسلاسل نيران
 الهموم والاعلال غربة المحران حتى جعلني
 مهاجرا من جميع لطائف الفنون العرفان
 ثم استغنيت بعد برهة من الاجيان بحسن
 شفاء الملك المنان فشرعت في المقال
 مع بقية نزول البال وتراكم امواج اللال
 متوكلا على الله ذي العظمة والجلال
 يا من وفنا بعدل عن المشهور بغيرها على
 كفاية ذكر ما ينبغي عن الصفة الكمالية بناء على
 ان حقيقة الحمد اظهارها باورعاية لصفة
 الاستغراب وكلمة يا ايها الناقب
 او للبعد وكل منهما وجه لكن في القرب

والمراد بكل من القرب
 والبعد هي هنا من المعنى
 المكاني والوفاة

المبحر ونكتة دقيقة يعرفه الذوق السليم
 ولمراد بها هو الدعا والتضرع او طلب الاجابة
 ومن قال ولمراد غاية معناه او هي الاجابة
 ان اراد طلب الاجابة فهو ليس غاية معناه
 وان اراد نفس الاجابة فليس لها معنى
 يحصل معنا عند التأمل والتوفيق لغة
 جعل الاسباب متوافقة للمطابقة وعرفا
 خلق القدرة على الطاعة او الدعوة الى
 الطاعة وما كنا براءة الاستهلال بطريق
 التورية تامل لو طائف البحث في التورية
 والتحقيقات المراد بالوطايف اما الملوحة
 او الاعم منها والبحث معنى المباحثة والمنا
 وهي الاوجه وفيه براءة الاستهلال
 وهو جلي ومعنا اشار الى سبب
 التاليف من جهين كما في قوله يا من
 يسترنا التميز بسمينها عن سمينها
التقريرات والتدقيقات وما فيه من

اي انشاد الدعاء والتضرع
 هذا دفع لطلب الاجابة
 ان هذا الطلب هو
 بالقلب فله تعالى
 لا يتصور في الحمل
 ووجه الدعاء هو
 المحل للمناجاة
 وهو اشهر اسمها
 مطابقا لطلب
 التورية
 نعم لو كان من باب الصيغة
 لا صيغة المضاعف
 على نفس الاجابة لكون
 الطلب معتبرا باعتبار
 الصيغة نكتة غير مسموعة
 متلا

اذن الطاعة

الاستعارة والتنبية غير فني صل على من
 صح الشريعة الفراء وهو محمد عليه الصلوة
 والرحمة ولم يذكر باسمه العلمي تنبيها على
 اختصاص هذه الصفة به او تفخيما وتعليما
 لشانه وكذا الحال في المنقدم والمختل
 باصح التصحيحات وابطل نقابش المكابرين
 باصح البراهمين والتوضيحات اي العاين
 للحق المنكرين له عنادا واستنكافا وغير
 عارفين لكن يقولون وجدنا اباونا
 كذلك والنقابش ما من المناقشة
 او من النقش لا يخفى ما في هذا المقام من المص
 للمناظرين الذم للمكابرين مع ما فيه من
 التنبية على ما هو اللايق للمناظرين براءة
 الاستهلال من وجوه وعلى من عرفوا انما
 من العرفان او من التعريف المراد هو الامتنان
 الكرام رضوان الله العزيز العلام اشياء
 العلمية باعرف التعريفات الظاهر هو التعريف

المصطلح وقاسموا بعد ما استندوا
 بانسان سوية اى بقواعد قوية مستنبطة
 منها احكام شرعية فالمراد هو القواعد
 الاصول فهو في تقديره وعلى من قاسموا
 اشارة الى المجتهدين وهم الله تعالى
 انما اختار التقدير للمشاكل بين هذه الفقرة
 الثانية والثانية من الاولين باعلى التقسيم
 الظاهر هي التقسيمات اللغوية لا الخفية ما في
 هذا المقام ايضا من براعة الاستهلال
 بطريق التورية والتصريح ومن التورية **بعد**
هذه اشارة الى المعاني والالفاظ
 او النقوش على نسق احتمالات الكتاب
 وما يساوقه وههنا احتمالات كثيرة لا يسع
 المقام ايراد ما سوى مجاز في كل منها الا في
 النقوش البخرية بشرط كون مجموعها مرشدا
 عند الاشارة بحيث لا يغيب جزء منه عن
 البصر وهو يحتاج الى كونها في صحيفة واحدة

الاسانيد جميع استندوا على
 الاحاديث فالظاهر ان بعض
 لكن انما قسروا القواعد وقوة
 على طريقة المجاز لتكنه الاستناد
 وهي ان مقاديرها لا يلبسها
 برجال الاحاديث لا يلبسها
 الاجتهاد فلا يكون حلالا
 بهذا الكلام الى المجتهدين
 وجه وجه بخلاف المقاسم
 بعد الاستناد بتلك القواعد
 مع ان الثاني مستلزم للاول
 بدون العكس بامس
نستدل

عند الاشارة فليتنا مل عجا لى استعجل به
 كالمستخضر الضيف مجلة فيه اشارة الى ان
 ما فيها مجلة غير منذولة الوسع كما يشير اليه
 بعد ذلك كافيه لوسائل السائلين لو
 ظايف الكلام في نسبة الكفاية الى
 الوسائل مبالغة لطيفة وغلاله شافية
 لعل المقلدين على صحة المقال والمرام فيه
 تشييع ليغ او استعاره مصرحة بل مرشحة
 باعتبار ذكر ملايم المستعار منه وبراعة
 الاستهلال وجامعة للفرايد المنظومة
 فيه استعاره مصرحة بل مرشحة بل
 قبيل رايه **سد** الى ليد مع ما عبطنه
 من العلماء الاعلام جمع العلم بمعنى سيد
 القوم وهو الظاهر هنا غير مقتصره على
 ما هو المشهور فيما بين المحصلين من الانام
 بل مع زيادة اصول وتحقيقات ضلت
 عنها زير الاولين الى هذه الايام مع

اني رمتها بغاية الاستغال الظاهر
 المذاكرة والمباحثة بقرينة قوله حتى لا اجد
 وقتا فيه انا لا اجد ولا يخفى وجهه لمن عرف وقت
 النوم والمعاش غير متجنب عن الطرفين
 اى الاجاز والاطناب اى اجرت في
 مقام يقتضى الاجاز والاطناب في مقام
 يقتضى الاطناب ويجوز ان يراد الجمع
 بينهما فماله هو الاقتضا وكما ان الجمع بين
 الخلو والخامض هو المزيج فبمع نفعه لكل من
 سلب بالسيف والسهام اى لكل من
 يريد الاستعداد للمباحثة بقواعد المناظرة
 من الزكي والمتوسط بل الغنى يغلب على
 خصمه بسبب علمه لانواع الحيل والصناعات
 من الوظائف الموهبة ولا يخفى ما فيه من
 الاستعداد والتشبه من وجوه على ذوي
 الفطنة وارجو من المناظرين العظام
 ولما هرين الكرام اى العارفين للحق

من الباطل بقوانين المناظرة والمنصفين
 المعارفين للرجال بالافاديل ان يتظروا
 بعين الوداد بان يرغبوا فيها بالتعليم
 والبيان والترغب بالتعليم ونصهم الرحمان
 وان ردوا اهل العناد من العوام اى
 وان ردوا بعض الجاهلين العارفين
 الاقوال بالرجال كمعلا لا رفا عنهم
 امثالهم الجاهل بان يقولوا هذه ليست
 مما يقتضى عليه لان صاحبها فلان لان
 يميل الى التعديل والبرح بالتحري للبيان
 كيف انه من شان جميع المحشين والشرح
 بل هو من قبيل الرغبة في الاصل ولا اباله
 بردهم الناسى من جهلهم حيث ان الناس
 اعداء لما جهلوا لانهم من العوام من الجاهل
 كاهوام ونسئل الله ان ينفع بها
 اى بعلمها واعمالها بابر العلوم من ياول
 بالاهتمام فيه نكته دقيقة تأمل والله ذو الهدى

وهي الدلالة الموصلة الى المطلوب او الدلالة
على بوصول الى المطلوب والتوفيق لا يخفى
حسن الختم بالتوفيق بعد البدء به وبه يكون
في فتح مغلفات الابواب والاعتصام من
كل حارس ذي ثاب ولو لا خشية
الاملال والاطناب لرشحت الدراسة
باجاث غامضة كاشفا عنها النقاب
قال لا يبق ان تجر الكلام الى ما هو للنافع
في المرام وهو مقدمة ذات مبانث
ملت المبحث الاول ان الواجب على
الشاع في العلم امر ان احدا التصور
بوجه بالاستحالة طلب المجهول المطابق
والثاني التصديق بفائدة ما لان الشروع
في العلم فعل اختياري وكل فعل اختياري
لا بد فيه من التصديق بفائدة ما على ما بين
في موضعه ثم ان كل كثرة تضبطها جهة
وحده نصير ما شينا واحدا فحق طالبه

الاول من شغف عليه في
العلم في بناء على تصحيح
اختلاف في عينه في تصحيح
احد المتكلمين في تصحيح
فرض المتكلمين في تصحيح
رب عليه في تصحيح
المتكلمين في تصحيح
منه على لا معصية في تصحيح
مع المتكلمين في تصحيح
من طلال الترتيب في تصحيح
من فقه انه لا تصحيح في تصحيح
اجب فقه الاختيار في تصحيح
هو ان لا تصحيح في تصحيح
واما فقه في تصحيح
يجب فقه في تصحيح

ان

ان يعرفه بتلك الجهة لئلا من ان يكون ما
يعينه ويضيع عمره فيما لا يعينه ولا شك
ان كل علم كثرة كذلك فلا بد لكل طالب
علم ان يتصور او لا يعرف ما هو من
جهة واحدة حتى يحصل له علم اجمالي فيصح
توجهه عليه بخصوصه ويكون على بصيرة
في طلبه ولا يكون ضالا في طريقه فان
من ركب متن عميا وخطب خطب عشوا
فعلم المناظرة القانونية يبحث فيها
عن احوال الوظائف من حيث كونها
موجبة وغير موجبة فمن تصور هذا الفرض
بهذا التعريف حصل له علم اجمالي به
بسبب تصديق متعدد متين متينين
حاصلين من الاطراد والانعكاس
واضالا لا بد لذلك الطالب ان يعرف
موضوعه حتى يتمه عنده كمال الامتياز
وقائمه المعتمد بها بالنظر اليه ليزداد

جده فيه موضوعه الوطائف اذ يبحث
فيه عن اعراضها الذاتية وقائده العصم
عن الخطاء في المباحثات ومن ليس له
حكم من هذا الفن لا يكاد يفهم بحاث
العلوم ويستعمل هذا الفن مناظرة واداب
البحث وصناعة التوجيه والعلم ليس عزاً
من اسامي العلوم والبحث الثاني في
بعض تعريفات الفن المناظرة كما يطلق
على هذا الفن تطلق ايضاً على صفة المتناظرين
وهي النظر في النسبة من الجانبين المتماثلين
للصواب فمن ادعى شيئاً بالاستدلال
او بدونه فلا يسمى كلامه مناظرة بل المناظرة
مجموع كلام المعلن والاب تل اذا عترض
عليه ثم ان اجاب المعلن عن ذلك
الا عراض فهو كزيادة غصن شجرة ثم
ان اعترض الـ تل ثانياً فالامر كذلك
وهكذا الى ان يسكت السائل او يعجز

ان يقال فلا يسمى
مناظرة بل المناظرة هي
التي فيها يتبين الصواب
من الخطا والحق من الباطل
والعلم من الجهل واليقين من الشك
وهي المناظرة التي هي
مناظرة العلم بالعلم
وهي المناظرة التي هي
مناظرة العلم بالعلم
وهي المناظرة التي هي
مناظرة العلم بالعلم

المعلل

المعلل فمثلها كمثل شجرة تزايدت اغصانها
كل سنة فكما ان تلك الاغصان قائمة
على اصل واحد كذلك تلك المدافع
رابعة الى مدعى واحد فمجموعها مناظرة
واحدة المكابرة هي المنازعة التي لا توافق
المهار الصواب العلة ما يكون مؤثراً في
وجوده وتطلق ايضاً على ماهو واسطة
في حصول التصديق بالمطلوب التعليل
ببين علة الشيء وكذا الاستدلال والمراد
بالعلة هي المعنى الثاني فتعم الان في العلم
وقيل الانتقال من العلة الى المعلول يسمى
بالتعليل والعكس بالاستدلال العلة التي
تتام ما يتوقف عليه الشيء الدوران ترتيب
الشيء على ماله صلوح العلية وجوداً او عدماً
او معاً والشيء الاول هو المدار التنبه ما يذكر
لازالة خفاء القضية البديهية وقيل
الاشارة الى ما يستفاد منه القضية

هو المدعى والشاغل

البديهة من التجربة والحدس وغير ذلك
 تعيين الطريق هو ترجيح طريق على طريق
 سلك اليه وهو ليس على قانون التوجيه
 مجازاة الخصم عما عمن المنع مع التسليم
 المحصوص ويسمى ايضا ارضاء الغنان
 توضيحه ان السائل يزعم ثبوت ملازمة مع
 ان الملزوم مما لا مجال للمعلل ان ينكره
 واللازم يناقض دعوى المعلل فيعارض
 المعلل بواسطة تلك الملازمة مع ثبوت
 الملزوم فجواب المعلل عنه بمنع الملازمة
 مع تسليم ثبوت الملزوم مجازاة الخصم
 وهذا الشد تأثيرا في تبييت الخصم مكانة
 من اثبات مدعاه بدليل اخر وهو ان
 ومنه قوله تعالى مكانة عن الرسل
 ان نحن الا بشرا مثلكم ولكن اسبغنا على
 من يشاء من عباده فكان الكفار
 نوههموا ان البشرية تسلمهم عدم

اعلم ان التسليم في المجازاة بمعنى
 تقدير الحق لا بمعنى الشك
 ووقف الشك منه
 اي يفادى السائل المعلل

الرسالة بل يكون الرسل الامن
 الملازمة فعارضوا دعوى الرسالة بقولهم
 ان انتم الا بشرا مثلنا فاجابهم الرسل
 على سبيل المجازاة قبل ان تلحق
 قول الرسل تسليم الانتفاء الرسالة
 على ما هو المتفق من الخصم في ذلك
 منع الملازمة واجيب عنه في المطول
 بان تسليم البشرية بطريق القصر يكون
 على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين
 وقيل معناه ان القصر غير مراد في التسليم
 وانما ذكر للمشاكله قولهم هنا بحث اما اولاً
 فالصواب ان يؤخذ في تقرير السؤال
 منافية ذلك التسليم لدعوى الرسالة
 لا لمنع الملازمة لان تحقق ذات اللازم
 لا ينافي انتفاء الملزوم واما ثانياً فان
 عدم ارادة القصر في التسليم ليس
 بمرضى مع امكان حمله على الاضائي كما انه

اضافي في قول الكفا لتأكيد نفى الملكية في
 الرتبة اما نفى الرسالة فباعتبار الكبرى
 المطلوبة ويمكن حمل كلام المجيب على هذا
 بالغاية لكن لا يدفع خلل ما قبل في التوجيه
 نعم يقال ان تسليم البشرية بطريق القصر
 مع امكانه بدون القصر للمشكلة لكن ابن
 هذا من ذاك المجت الثالث ان كلاما من الحقيقة
 والمجاز اما لغوي وعقلي فالحقيقة اللغوية هي
 الكلمة المستعملة فيما وضعت له والمجاز اللغوي
 هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلامة
 مع قرينة صارفة كما في رمي بدر والحقيقة
 العقلية اسناد الفعل او معناه الى ما هو له
 عند المتكلم في الظاهر والمجاز العقلي اسناد
 الى ملائيس غير ما هو له كالا سناد في
 احي الارض شباب الزمان وله اربعة
 اقسام باعتبار الطرفين وهو ظاهر ثم ان
 هذا المجاز لا يخرج الطرف عما هو عليه ان

هذا من ذاك المجت الثالث ان كلاما من الحقيقة
 والمجاز اما لغوي وعقلي فالحقيقة اللغوية هي
 الكلمة المستعملة فيما وضعت له والمجاز اللغوي
 هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلامة
 مع قرينة صارفة كما في رمي بدر والحقيقة
 العقلية اسناد الفعل او معناه الى ما هو له
 عند المتكلم في الظاهر والمجاز العقلي اسناد
 الى ملائيس غير ما هو له كالا سناد في

المجاز

المجاز اللغوي لا يخرج الاسناد عما هو عليه
 وقد يطلق المجاز ايضا على كلمة بغير اعراسها
 بحذف لفظ او زيادة كالرب والمثل في
 قوله تعالى وجاء ربك وليس كمثله شيء
 ويقال له المجاز في الاعراب والاول
 مجاز في الحذف والثاني مجاز في الزيادة
 وراي صاحب المفتاح انه ملحق بالمجاز لما
 بينهما من الشبه وهو اشتراكهما في القدي
 عن الاصل فالمجاز فيه مجاز عند كما هو
 حقيقة عن الجمهور وايراد النسب
 بين هذا المذكورات مما لا يناسب بما
 نحن في صدق مع انها غير خفية على الفطن
 اذا قلت بكلام ان حمل القول على
 القول الصريح وهو الظاهر فالمراد بالكلام
 لغوي لا يقال صريحا في التعريفات
 والتفهمات ليس بكلام خبري في المشهور
 الا ان يحمل الظهير منالك على الاستخدام

الضم تكون كبرى من الشكل الاول هكذا
 مثلا هذه الوطيفة مناقضة وكل مناقضة
 موجهة فيكون كل من مميزات العلوم
 كلية وما يروى في بعض الكتب خبرية
 فاما مؤلفه بالكلمة او ليست بمسئلة بل ذكرت
 استطراداً وهذا نهاية توجبه هذا المقام
 فان كنت ناقله فيه اى حاكيا للكلام عن
 الغير لا التزام سواء بالسمعة او من الكتاب
 او مدعى اى ملتزما للحكم انما قال فيكون
 له ليدل يلزم كون المدعى نفس الكلام بل
 معناه والمنقول اعم منه ومعناه فان قلت
 يلزم ايضا على ما قاله المصنف كون المدعى
 نفس الكلام بل النقل كذلك قلت بهذا
 ممنوع فان النظرية ههنا من قبيل
 طرفية الكلام لمعناه نعم بحاجب في صورته
 بالجمل على الاستخدام باعتبار المعنى
 العموم المجازى لكنه تكلف ثم ان صحته

الكتاب
 في بعض الكتب
 اى ما يروى في بعض الكتب
 من خبرية
 واما مؤلفه بالكلمة
 او ليست بمسئلة بل ذكرت
 استطراداً وهذا نهاية توجبه هذا المقام
 فان كنت ناقله فيه اى حاكيا للكلام عن
 الغير لا التزام سواء بالسمعة او من الكتاب
 او مدعى اى ملتزما للحكم انما قال فيكون
 له ليدل يلزم كون المدعى نفس الكلام بل
 معناه والمنقول اعم منه ومعناه فان قلت
 يلزم ايضا على ما قاله المصنف كون المدعى
 نفس الكلام بل النقل كذلك قلت بهذا
 ممنوع فان النظرية ههنا من قبيل
 طرفية الكلام لمعناه نعم بحاجب في صورته
 بالجمل على الاستخدام باعتبار المعنى
 العموم المجازى لكنه تكلف ثم ان صحته

الضم
 كبرى من الشكل الاول هكذا
 مثلا هذه الوطيفة مناقضة وكل مناقضة
 موجهة فيكون كل من مميزات العلوم
 كلية وما يروى في بعض الكتب خبرية
 فاما مؤلفه بالكلمة او ليست بمسئلة بل ذكرت
 استطراداً وهذا نهاية توجبه هذا المقام
 فان كنت ناقله فيه اى حاكيا للكلام عن
 الغير لا التزام سواء بالسمعة او من الكتاب
 او مدعى اى ملتزما للحكم انما قال فيكون
 له ليدل يلزم كون المدعى نفس الكلام بل
 معناه والمنقول اعم منه ومعناه فان قلت
 يلزم ايضا على ما قاله المصنف كون المدعى
 نفس الكلام بل النقل كذلك قلت بهذا
 ممنوع فان النظرية ههنا من قبيل
 طرفية الكلام لمعناه نعم بحاجب في صورته
 بالجمل على الاستخدام باعتبار المعنى
 العموم المجازى لكنه تكلف ثم ان صحته

التقابل ههنا مبنى على ان العام اذا
 قيل بالخاص براديه ما وراء الخاص
 وما قيل ان التقابل باعتبار حكم خاص في
 النقل بيان لوجه اختيار التقابل لا بيان
 صحة التقابل قالوا لطريف الموجهة القوية
 في عرفهم جعل المناظر كلامه مقابل الكلام
 خصه وادفعه من الخصم اى من شأنه
 الخصومة المناقضة مجازاً لغوياً مطلقاً
 اى طلب البيان سواء مع السند
 او بدونه وان كان الدعوى بهيمة
 حفية واما الاستغناء في نفسه كلام
 سباني تحقيقه اعلم ان طلب البيان
 ان كان بما يشق من المناقضة
 او النقص التفضيلي او المنع فاللفظ محال
 لغوى والا فحققة لغوية فليت شعري
 ماذا اراد بتعبير المجاز اللغوي على اطلاقه
 الا ان يقال ان تعبیر المناقضة المجاز

كان يقول ههنا مناقض او متناقض
 نقضاً تفضيلاً او منوعاً
 كان يقول ههنا مناقض او متناقض
 اولاً ههنا اعم من ذلك

الضم
 كبرى من الشكل الاول هكذا
 مثلا هذه الوطيفة مناقضة وكل مناقضة
 موجهة فيكون كل من مميزات العلوم
 كلية وما يروى في بعض الكتب خبرية
 فاما مؤلفه بالكلمة او ليست بمسئلة بل ذكرت
 استطراداً وهذا نهاية توجبه هذا المقام
 فان كنت ناقله فيه اى حاكيا للكلام عن
 الغير لا التزام سواء بالسمعة او من الكتاب
 او مدعى اى ملتزما للحكم انما قال فيكون
 له ليدل يلزم كون المدعى نفس الكلام بل
 معناه والمنقول اعم منه ومعناه فان قلت
 يلزم ايضا على ما قاله المصنف كون المدعى
 نفس الكلام بل النقل كذلك قلت بهذا
 ممنوع فان النظرية ههنا من قبيل
 طرفية الكلام لمعناه نعم بحاجب في صورته
 بالجمل على الاستخدام باعتبار المعنى
 العموم المجازى لكنه تكلف ثم ان صحته

[illegible]

والله

فولنا ولو لم يجرز الا ما ائتمنه بالاد
الداخلة على الشرط بينهما على لوز
كون ذلك الاطلاق حقيقة باعتبار
أخر غير اعتبار الخواص حقيقة باعتبار
حكمة حقيقة اعتبار الخواص حقيقة باعتبار
عن الثاني بأنه لا يجوز على ما افق
فيس انما في بانه لا يجوز على ما افق
بطريق استعمال القول ان يكون من
مجاز القوي حقيقة وكون الخواص
بالنظر الى معناه اما لعلامة
العموم بالنظر الى معناه الا ان
أخر غير اعتبار الخواص حقيقة باعتبار
حقيقة واما وجه الاعتناء في الخواص
المجانبة في لفظ المنع مع جانب
مكونه حقيقة وقوله لفظ المنع مع جانب
فيه دون مثل المنع فافهم

و اما المعارضة الحقيقية والنقض
الحقيقي والمنع المجاز العقلي والمحد في
الحقيقي فلا اى يتصور فيها لان الكل

يقتضي الدليل ولا دليل هنا ولا يتعلق
 مواحدة بمنقول لان المحكي من حيث
 هو محكي لا التزام فيه بحسب اصلا اما
 تأكيد للعموم المستفاد من تنكير منقول
 فالمراد سواء كان دليلا او غيره واما
 من تنكير مواحدة فالمراد معنى سواء كان
 منافضة او غير منافكة بل لما قيل ان
 المنقول يمنع مجازا فامل الا اذا نقله
 لتأيد بعض المقالات فخرج توجه اليه
 المواحدة المناسبة للحقيقة المعبرة
 فيه لان توجه كل وظيفة باعتبار حقيقة
 في مورد ما واما الوظائف الموجهة منها
 اي النافل والمدعي ففي الاخيرين اي
 النقص والمعارضة كما سبنا في
 جواب النقصين التحقيقين اي النقص
 التحقيق بخصوص الفاد والمعارضة
 الحقيقية ففيه تغليب سوى التغير

اي تغية الدليل وبعض التخرير اي
 تخرير الدليل لاقتضاها وجو
 الدليل اما في جواب النقص فمنع
 مقدمة شاهده بالتعيين بل ترديد
 وتخرير المدعي والنقصان التحقيقين
 واما في جواب المعارضة فالممنوع
 وتخرير المدعي والنقص والمعارضة
 سبنا في تفصيل الكل مع ما فيه فانظر
 وفي الاول اي المناقضة اثباتهما
 اي النافل والمدعي ابانها اما باقاة
 الدليل على صحتها واما بتخرير ما اي
 بيان المراد من النقل والمدعي
 لا وجه لفصل التخرير بالنقل في صورة
 النقل فانه يجوز تخرير المنقول بل المنقول
 عنه ايضا عند كل من الوظائف الثلاث
 كما اذا نقل احد عن ابي حنيفة ودخل
 الاعمال المحسنة في الابان ومنعه

اسأل او نقض احوال من قيد رفع
 بتجريب المنقول بان المراد وحواله
 في كمال الايمان وكذا اذا نقل عن
 الاستناد او المقاصد ومنه ان
 مثلاً قيد مع تجريب المنقول عنه بان المراد
 بالاستناد ليس بهذا بل ذاك وان
 المقاصد ليس المشهور بل اخر ولك
 ان تقول ان تجريب النقل اعم من تجريب
 نفسه وتجريب المنقول والمنقول عنه
 واما بابطال السند لو وجد ما يوافق
 سواء للنقيض وللخفاء وعند المانع
 وجوز البعض تغييره مما في العمل لكنه ليس
 بصحيح لان الغرض منهما نفسه ما فلو غير
 الفات الغرض فإزيم الا فحام واما
 الدليل فالغرض منه اثبات المدعى
 لا نفسه فيجوز تغييره لان المقصود
 حصول المرام فلا يبالى بأي طريق

المرام
 هو المقصود بالاثبات
 لا الحقيقة

كان

كان وتفصيل وظايف هذا المنع
 ابطالاً او مطالبة موجهة او غير موجهة
 وسنده عطف على وظايف متعللين
 في بيان منفع المقدم وسنده ذائع
 هذا فاعرف انك اذا اشتغلت
 بالدليل على النقل ولو كان نادراً
 سواء كان الدليل النادر مصرحاً به
 مثل ان يقول قال لا استناد كذا لانه
 مسطور في المقاصد وهو يافيه او مشأ
 اليه كالدليل المشار اليه باحضار
 الكتاب او الاستئذان احضار الكتاب
 بمنزلة ان يقال ان هذا الكلام
 مسطور في هذا الكتاب فتقلي صحيح كنت
 ههنا امثلة فسام اربعة فوافعن
 الامثال فتذكر ثم ان فيه رد المانعة
 ان تصحج النقل ليس بدليل ولقد
 اصاب المص فيه فان القائل ان

اخر مثل قياس المسألة سائر ما ينتج
 بخصوص المادة ولا يرد ان غير
 الشكل الاول من الاشكال لا ينتج
 لذاته بل بواسطة شئ اخر كالعكر
 والا فتراض وغيرهما فان قوله بنفسه
 قيد لنفس الاشكال التام والواسطة
 في الاشكال الثلثة واسطة للعلم
 بالاستلزام فالدليل بهذا المعنى
 يراوفاً القياس بمعناه المشهور
 فان ما لهما واحد وقيل يمكن التوصل
بصحيح النظر فيه اولى في احواله الى
 مطلوب خبر علماء اوطن قوله
 بصحيح متعلق بالتوصل لا بالامكان
 اذ لا معنى لكون الامكان بسبب شئ
 فلا حاجة الى حمل الامكان على اللغوي
 بل لا وجه له وقيد النظر بالصحيح وهو
 المشتمل على جميع شرائط الانتاج بيها

اي من حيث انه قياس الى المادة لا
 له ينتج ان ينتج الى المادة لا ينتج
 والاشكال الاول من الاشكال لا ينتج
 لذاته بل بواسطة شئ اخر كالعكر
 والا فتراض وغيرهما فان قوله بنفسه
 قيد لنفس الاشكال التام والواسطة
 في الاشكال الثلثة واسطة للعلم
 بالاستلزام فالدليل بهذا المعنى
 يراوفاً القياس بمعناه المشهور
 فان ما لهما واحد وقيل يمكن التوصل
 بصحيح النظر فيه اولى في احواله الى
 مطلوب خبر علماء اوطن قوله
 بصحيح متعلق بالتوصل لا بالامكان
 اذ لا معنى لكون الامكان بسبب شئ
 فلا حاجة الى حمل الامكان على اللغوي
 بل لا وجه له وقيد النظر بالصحيح وهو
 المشتمل على جميع شرائط الانتاج بيها

على فاق شروط الانتاج وهو فاسد
 الصوب لا يتوصل به اليه وان كان
 قد يقضى اليه اتفاقا واما فاسد
 المادة مع وجود شرائط الانتاج فلا شك
 في التوصل به لان الكواذب لها
 ارتباط عقلي بصير بعضها وسيلة
 الى بعضها فان قلت كيف يتصور
 شروط الانتاج في مثل القياس الفقي
 مع انه دليل بالمعنى الا اعم عند
 الاصوليين كما هو عند المنطقيين قلت
 المراد بشروط الانتاج هنا شروط
 اللزوم العلمي الا اعم من اليقيني الظني
 لا شروط اللزوم الخارجي واولى اوفى
 احواله تقسيم الحد بمعنى ان بعد
 اشتاق الى المذهب المشهور وهو
 مع ما قبله الى المذهب التحقيق اولى
 العلم به اي قيل ما يمكن التوصل بصحيح

قوله وهو فاسد الصوب هذا
 التوجيه على المادة بغير
 من الصوب فاسد بان
 كانت الصوب فاسد بان
 اتفاقا هو الفاسد او من جهة
 من جهة ضيقة على تذكر ذلك
 لكن لا ينبغي

اعلم ان المراد بالنظر في
 النظر في صورة مستعمل على شرط
 الانتاج المادة بغير
 اللزوم العلمي
 هنا بالتأويل

النظر فيه او في احواله الى العالم مطلقا
 خبري فاذا تقسيم احد ايضا وهو اشارة
 ايضا الى تعريفين احدهما مشهور
 والاخر تحقيق لكنهما يختصان بالبرهاني
 فان المراد بالعالم ههنا هو التصديق
 اليقيني ولا يتوصل الى اليقين الا بالبرهان
 ثم انه اذا ذكر الامكان بينهما على ان
 الدليل لا يخرج عن كونه دليلا بعدم
 التوصل بالفعل وقيل للاعتراض عن مثله
 التوليد والاعداد او قول هذا مبني على
 حمل الامكان على الامكان الخاص
 وهو ليس بصحيح بل المراد هو الامكان
 العام المقيد بجانب الوجود لان التوصل
 ههنا مقيد بصحح النظر وهو يقتضي
 كون التوصل بواسطة ترتيب متعدين
 عند تعلقه بنفس الدليل في المركب
 و باحواله في المنفرد فيعتبر في مفهوم

التوصل

التوصل بصحيح النظر ضرورة الوجود
 بالضرورة ولا نزاع فيه بل انما النزاع
 في كونه عاديا او اعداديا او توليديا
 وقيل ان النزاع لا يقال يجوز ان يرد
 بالامكان الخاص ههنا سلب
 الضرورة والاعدادية والتوليدية
 عن الطرفين لانا نقول ان كل قوم
 ياخذون في مفهوم الامكان ههنا
 ما هو عند سم من الضرورة فان قلت
 في صحيح الاعتراض عنه بالحمل على
 العام المقيد بجانب الوجود قلت
 انما يصحح لو اعتبر فيه ضرورة الوجود
 بل انما للمعتبر فيه سلب ضرورة العلم
 فان قلت ان ما لزم ههنا ضرورة
 التوصل بالنظر الى اجتماع المقدمتين
 الحاصلتين عند تعلق النظر الصحيح
 بالنظر الى ذات الدليل الاصولي

وطبيعته وهو ظاهر في المفرد والمفرد ما
 المتفرقة واما في المقدمات المرتبة فلان
 وليست بها ليست بشرط الهيئة الاجتماعية
 بل من حيث ذاتها فعلى هذا ان الحمل
 على الامكان الخاص بالنظر الى ذات
 الدليل لا ينافي الضرورة المعترضة
 مفهوم التوصل بصحح النظر قلت نعم
 لا شبهة في صحة الحمل على امكان
 الخاص لكن لا يصح هذا كون الاحتراز
 عن ذلك المذهب بسبب ذكر الامكان
 بل انما الاحتراز عنه بان يعتبر الضرورة
 العادية في مفهوم التوصل بصحح النظر
 وهو المعبر عنه الاصوليين فان قلت
 فعلى هذا يلزم ان لا يكون مثل
 القياس الفقهي ولا عن الاصوليين
 مع انه دليل بالمعنى الاعم عند تمام
 قلت المراد بما يعتبر ههنا من ضرورة

في مفهوم الامكان الخاص على ذلك
 ان مفهوم الامكان لا ينافي الضرورة
 واما في المقدمات المرتبة فلان
 وليست بها ليست بشرط الهيئة الاجتماعية
 بل من حيث ذاتها فعلى هذا ان الحمل
 على الامكان الخاص بالنظر الى ذات
 الدليل لا ينافي الضرورة المعترضة
 مفهوم التوصل بصحح النظر قلت نعم
 لا شبهة في صحة الحمل على امكان
 الخاص لكن لا يصح هذا كون الاحتراز
 عن ذلك المذهب بسبب ذكر الامكان
 بل انما الاحتراز عنه بان يعتبر الضرورة
 العادية في مفهوم التوصل بصحح النظر
 وهو المعبر عنه الاصوليين فان قلت
 فعلى هذا يلزم ان لا يكون مثل
 القياس الفقهي ولا عن الاصوليين
 مع انه دليل بالمعنى الاعم عند تمام
 قلت المراد بما يعتبر ههنا من ضرورة

الاول

الوجود ليس للزوم الخارجي بل للزوم
 العلم الاعم من اليقيني والظني وهو
 موجود في مثل ذلك فانه يلزم من
 العلم او الظن به الظن بمطابقه خبره
 ولو ظننا ولذا قال بعض المحققين
 ان التعريف بما يلزم من العلم العام
 بشي اخر يشتمل الاستقراء والتشثيل
 على تقدير كون العلم فيه اعم من
 اليقيني والظني نعم ان للزوم العلمي
 كاللزوم الخارجي لا يلزم ان يكون
 بينا بل قد يكون بينا وقد يكون غير
 بين يحتاج الى الواسطة في العلم به
 فظهرت ما قيل ان للزوم العلمي لا
 بوجودي الاشكال الثلاثة لا يحتاج
 للزوم فيها الى الواسطة فان يحتاج
 فيها الى الواسطة ليس نفس للزوم
 علميا او خارجيا بل العلم به بل ظهر ايضا

وانما قالوا ان العلم بالعلم
 والظن بالظن لا يحتاج الى واسطة
 وانما قالوا ان العلم بالعلم
 والظن بالظن لا يحتاج الى واسطة
 وانما قالوا ان العلم بالعلم
 والظن بالظن لا يحتاج الى واسطة

فان ما يحتاج اليه هو
 العلم بالعلم والظن بالظن

الداخل فيه الهيئة لا يقال انه كما يستحيل
النظر في الشيء الداخل فيه الهيئة يستحيل
في الشيء المعروف للهيئة لانا نقول
ان النظر في الشيء المعروف للهيئة
يستحيل لو اخذ ذلك الشيء كهيئة
معروفة ومهما ليس كذلك وان كان
يعرض له الهيئة في نفسه واما الدليل
المنطقي فما هو ذلك بهيئة دخول الهيئة
فيه فتأمل فانه من مطاوع الفهم المنع
المراد به سببها هو المعنى الاعم اى الرد
واما الحمل على الاخص فيحتاج الى
التحرير نعم يجب الحمل على الاخص لو قال
فالمنع بدون الاضافة واما قال وقال
اما اشعار ان المنع معنى اخر غير
المذكور او تمهيد التعريف المقدمة
قبل تعريف المنع بالمعنى الاخص مقدمة
اى الدليل المشغول المعينة كلا او بعضا

المقدمة

او بعضا المقدمة ما اى قضية فلا
ينقضى بدخول مثل نفس الدليل
ولا يرد ان القضية بنفس شمول
القليل والكثير لان شمولها على الكثير
بان تصدق عليه فردا فردا لا جمعا
جمعا وما يصدق على الكثير من جمعا جمعا
انما هو القضايا لا القضية واما دفع
الاتفاض بخرج الشرط فمبنى على
ان ما هو من المقدمة في الحقيقة
القضايا المنبئة عن وجود الشرط
كما نقول هذه الصغرى موجبة مثلا
او على ان نفس الشرط قضايا حقيقة
لكن يعبرون من القضية بمضونها
ويقولون ايجاب الصغرى شرط مثلا
والا فكيف تصور المنع معها مع اقتضا
الحكم فان قيل ان المنع لكون الشرط
قضية حكما قلت ان اعتبر فيه الحكم

المقدمة المعينة في ذاتها او عند المعلن
من حيث هي هي فلا يكن بقي الانتفاض
بمنع البديهي الخفي الا ان يحمل الدليل
على التجوز ليندرج فيه التبيين وهو اما
بمجرد او مع السند المساوي او مع
الغير المساوي الاطلاق بالقياس
الى الواقع لا الى زعم المانع فانه لا يجوز
للمانع ان ياتي للسندية بغير الاخص
من الغير المساوي لا بزعم المساوي او
الاخص فالسند بحسب زعم المانع اما
ساو او اخص لا غير واما بحسب الواقع
فيجوز ان يكون ساويا او اخص او اعم
بل متباينا وان لم يصدر عن سليم
الطبع ثم ان النسب مهننا انما هو باعتبار
التحقق بالقياس الى النقيض في
المشهور والمثال كجوانية الشيء لمنع
لا مائش ولا جسم او لا انسان او

او انسان واما في غير المشهور بالقياس
الى خفاء المنوع عند المانع لان مد
المنع خفاءه عنده حتى لو كان المنوع
واضحاً عنده ولو يحمل مركب كان
منعه مكابرة فعلم من هذا ان النسبة
بين النقيض وبين الخفاء عنده عموم
من وجه فان قلت قد قيل ان كل سند
ساو للنقيض فهو ساو لخفاء المنوع
عند المانع وكذا الحال في سائر
الاسانيد فلا يتعين بينهما العموم
من وجه قلت ان في السند قوين
الاول انه نفس الشيء المذكور مع
المنع والثاني انه جواز ذلك الشيء
عند المانع فعلى الاول نسبة
السند الى نفس النقيض وعلى الثاني
الى جواز النقيض عنده فما قيل مبنى
على القول الثاني لان جواز النقيض

عنده مساوٍ وخفاء الممنوع عنده فيكون
نسبة السند الى النقيض مثل نسبة
الى الخفاء لانه لا بد ان يكون نسبة
الشيء لاحد المتساويين مثل نسبة
للمتساوي الاخر واما العموم من جهة
فبين نفس النقيض والخفاء عند المانع
لا يقال فعلى القول الاول لا يكون
السند المساوي للنقيض مفيداً
فانه لا يستلزم الخفاء عنده ومبدأ
المنع عليه وكذا الاخص من النقيض لانا
نقول كون السند مفيداً على هذا
القول مشروط بجواز النقيض عنده
على ان السند سبب لتقوى المنع بعد
وروده لا لنفس وروده ثم ان هذا
السند ايضا يجب ان يكون مساوياً
اوخص بزعم المانع وان كان غيرهما
في الواقع مثال المساوي كما اذا منع

اي بين مفهوم نفس النقيض
ومفهوم الخفاء عند المانع فعلى
هذا يمكن ههنا جواب اخر
ان يقال ان اللازم ههنا
عدم تعيين العموم من جهة
بين افراد المفهومين لا
يلزم منه عدم تعيينه
بين ذلك المفهومين
لكنه الزامى

مسألة

منع السائل مقدمة واستند بقوله
كيف وهي غير واضحة عندى ومثال
الاعم مطلقاً كيف وهي غير ثابتة عند
بهران ومثال الاخص مطلقاً كيف
وانا منرد وفيها ومثال الاعم من وجه
كيف ولم اجزم بخلافها وكذا جواز
السند المساوي للنقيض عنده سند
مساوٍ للخفاء عنده وكذا الحال
في البا كما فهمته مما سبق انفاً قد
وهو انى السند ما يقوى المنع بزعم المانع
قوله بزعم المانع قيد موضح لدخول
السند الاعم مطلقاً او من وجه وانما
عدل عن التعريف بما يذكر لتقوية
المنع بزعم المانع لورود الدخول بانه
ان تعلق قوله بزعم المانع بفرضية
التقوية يلزم عدم مانعية التعريف
وان تعلق بالتقوية يلزم الاستدراك

اي السند الذي هو اعم
في الواقع مساوٍ واخص
في الزعم وايضاً يخرج هذا
القيد ما هو اعم في الزعم
مساوٍ واخص
في الواقع

مسألة

لانه يستفاد من لام الغرض كون التقوية
 برغم المانع اقول ان قوله برغم المانع
 متعلق بالتقوية والمراد بالغرضية هو
 الغرضية في نفس الامر بلزم المانع
 واما دفع الاستدراك فلا لانه انما
 ذكر برغم المانع لتوضيح ما يستفاد من
 لام الغرض التزاما على ان الدلالة
 الالزامية مهيورة في التعريفات فلا
 حاجة الى ارتكاب خلاف الظاهر
 من حمل اللام على لام العاقبة واما ما
 قاله المير الفتح من الانتقاض بعدم
 الجامعة فلا شبهة في سخافته لانه
 ان تعلق الطرف بالتقوية فلا يرد شي
 سوى الاستدراك وان تعلق
 بالغرضية فكون التقوية غرضا برغم
 المانع لا ينافي غرضيتها في نفس الامر
 غاية ان يكون اعم من الغرضية

الغرضية في نفس الامر ومن الغرضية
 بحسب الزعم المحض فاما بلزم عدم
 المانعية لا عدم الجامعة من وجه
 منشأ له فليست كالموتكلام ولا جائزا
 اي المقدمة المجنة الغير المدللة
 لو كان مدللة فابطالها بالدليل معار
 على المقدمة ابتداء اي قبل المطالبة
 قطعاً لا بدليل ولا بدونه ولا جائزا
 بمنعها فبطلانها مطلقاً سمحنا بحث انه
 لا يبطال معنيان احدهما قامة
 الدليل على بطلان الشئ والثاني
 دعوى بطلان الشئ فان الاول
 فيما بي قوله قطعاً ومطلقاً وان ريد
 الثاني فلا يلزم قوله لان الاولين
 الا ان تكلف فيه او بمنعها وبانته
 بكلام اجنبي اي ما لا يؤيد المنع او سنده
 ولو برغمه لان الاولين عصب وهو

فان قلت ان منشأ عدم وجه
 على ما يكون تقوية في غرضي نفس
 الامر دون التقوية في غرضي نفس
 هذا است الزعم قلت لا ينافي
 غرضية الزعم في غرضي نفس
 لا يلزم منه في غرضي نفس
 لا يلزم منه في غرضي نفس
 ان تقول ان منشأ عدم وجه
 بالزعم هو الزعم المحض في غرضي
 في هذا الزعم المحض في غرضي
 لام العاقبة مع انه ينتقض على
 اخراجه من التعريف
 اعلم ان الغرضية في غرضي
 بمكان ثمة انما يدعى في غرضي
 مقدمة معنيان غير مدللة بالبرهان
 والثاني في الغرضية من جانب
 مطلقاً والثاني في الغرضية من جانب
 العقل وهو التسمية من جانب
 خفية والمراد التسمية من جانب
 فم يقل ان هذا هو المعنى الاول والثاني
 الثاني غير جائز في غرضي

غير جاز لان المعلن ما دام معللا يكون
 التعليل حقه ليعلم حقيقة دليله او بطلانه
 وليس للسائل متناك الا مطالبة
 ذلك رد وهذا الدليل بانه لو تم لدل
 على ان النقض غصب بل المعارضة
 ايضا فما هو جوابكم فهو جوابنا واجب
 بان الغصب غير جاز الا عند الضرورة
 وفي النقض والمعارضة ضرورة لان
 السائل ربما لا يعلم خلل دليل المعلن
 على سبيل التبيين اقول هذا الجواب
 انما يتمشى على راي من لم يجوز مطالبة
 الدليل وما على راي من جوزه فلما
 ضرورة وقال المير الفقي فيه ان هذا الجواب
 انما يتم فيما اذا لم يعلم الناقض والمعارض
 خلل دليل المعلن على سبيل التبيين واما
 في غير هذه الصور فلا يتم اللهم الا ان
 يعتبر المراد الباب في العلوم العربية

ان الظاهر ان يقال لدل على ان النقض
 غير جاز لان الدليل مبنيا على الغيبة
 على عدم الجواز الا ان يرد غير
 اذ لا معنى لان دليل غصب
 الدليل عند النقض انما يتم
 دل على ان لا نقض
 جاز مع دليل
 جاز في النقض او بالغصب
 براد ان يكون المراد لا يرد
 المعاني المعنى
 مبنيا على الدليل

في غير هذه الصور فلا يتم اللهم الا ان

العربية اقول انه يجوز ان يعتبر في
 مثل هذا الفن ايضا اذا كان الاصل
 في ذلك الشيء هو الجواز ثم طرأ
 عليه عدم الجواز لغرض من الاغراض
 وههنا كذلك لانه جاز في نفسه
 وعدم سماعه لهد باب البعد عن
 المرام بان يطول الكلام واستدل
 المجوزون بانه يخرج عن الغصب باعتبار
 الغزل ثانيا وروا بانه مبني على قياس
 ما هو قبل الغزل بما هو بعد الغزل وهو مع
 الفارق والثالث غير معتد به وجوز
 البعض هذا المنع لان عدم اعتداد
 الكلام الثاني به لا يخرج المنع عن الجواز
 اقول انه لا يناسب الظاهر الصواب
 وان جاز واما مطالبة الدليل مطلقا
 فمنعها اي لم يجوزها ببعض المصنف لانها
 مطالبة مقدمة غير معينة ومي تكلف

والحق انه لا شبهة في جواز الغصب
 ضرورة انه في المقالة والمدافعة
 فهو ما وقع في الظاهر
 الصواب غاية ان
 تركه اولى
 للبعد عن
 المرام

انما لم يذكر جواز اقامة دليل
والسبب في مجموع المقدمات
مع انه كاف في السندية لان
امكان اقامة دليل واحد
على مجموع المقدمات بدون
اثبات كل منها بعينه
فما به البعد بل في
مرتبة ملا يطابق

مسألة
فان قلت هذا ظاهر في المنع المحرر
واما اذا كان مع السند فلا مانع
الى هذه التكاليف اذا كان السند
قرينة على تعيين المقدمة المنوعة
قلت انه اذا اريد ليس من
هذا القبيل بل من باب
منع المقدمة المعينة
لكون التعيين من
جانب المانع
تدبر
نبذة

لما لا يطابق فيه انه لا سلم انها مطلوبة
مقدمة غير معينة بل هي مطلوبة صحة
مجموع الدليل وهو في وسع المعلن
الجواز ان يفهم دليلاً على كل من مقدما
ثم يستدل بصحة كل منها على صحة المجموع
ولكن سلمنا انها مطلوبة مقدمة غير
معينة فعدم التعيين ليس من حيث
هي بل بان تكون غير معينة بذاتها عند
المعلن بل من حيث يتعلق بها المنع بان
لم يعين المانع ان المنع باي مقدمة
يتعلق وهو لا يخرج اقامة الدليل عن طوقه
اذ يمكن له ان يفهم دليلاً على مقدمة
معينة عنه ثم فثم ان افترض حتى
سكت المانع ولهذا سوغها بعض
الحكمة فميز ما واختر اغزما قول لا شك
في اغزية الجواز سيما اذا لم يعلم السائل
خلل دليل المعلن على سبيل التعيين ما

ما اعجب انهم يجوزون في هذه الصورة
النقض والمعارضنة ولم يجوزوا المطالبة
مع انهم يقولون ان وظيفة السائل
ليس الا المطالبة نعم يقال ان فيها القاء
المعلن في التردد والابهام وليس
فيها لكثرة لا ينفي الجواز الا على الحال
انهم ان ارادوا بعدم الجواز انها مكافئة
فهو مكافئة وارادوا انها غير جازية
سند الباب البعد عن المرام كما في
الغصب فهو اعز وانسب للمرام لكن
ما يفهم من ظاهر كلامهم نفى الجواز اصل
واما الوظائف الموجهة من المعلن مع الاول
اي المنع المحرر حقيقة او مجازاً اثباتها
اي المقدمة المنوعة اما باقامة الدليل
على صحتها او بتحريرها اي بيان المراد من
المقدمة او بيان مذهب بنى عليه
تلك المقدمة شرطاً او شرطاً اعلم ان

التحرير لا يتعلق ههنا إلا بجزء الدليل
 لكن أما من جهة المادة كما حددنا من
 جهة الصوت كالكم والكيف والجهة
 وليس معنى تحرير الشرط إلا تحرير جزء
 الدليل من جهة الصوت وأما المراد
 بتحرير جزء الدليل إذا اطلق فهو تحرير
 من جهة المادة أو بتحرير المدعى أن
 كانت الممنوعة الاستلزام مطلقاً
 أي سواء كان استلزام الدليل
 للمدعى أو الاستلزام في المقدمة
 الشرطية ولقد اصاب في الاستلزام
 الأول فانه كما يجب عن منعه بتحرير جزء
 الدليل يجب أيضاً بتحرير المدعى لكونه
 نسبة بينهما وأما الثاني ففيه كلام تدبر
 وتغيير ما عطف على اثباتها العلم انه ان
 كانت الممنوعة من الاجزاء فكثيراً ما
 تغيير ما بتغيير الحد الاوسط او الجزء

فان قلت انه قد يجب من منع الشرط بتحرير
 نفسه كما اذا قيل لا يمنع من عدم الاستلزام
 جواز من مقتضى تحرير المدعى من
 وجوب ان المادى لا يصح في المنع المقتضى
 الصريح والحكمى الجواب ان مقتضى اوج
 الثاني مقتضى الشرط من جواز وجود
 ليس بتحرير المدعى بل من حيث الصوت
 المجدية وهي على كل حال لا داعي بناء
 الى تحرير جزء الدليل من عدم اعتدائه
 على انه يمكن جعله على عدم اعتدائه
 على عدم اعتدائه على عدم اعتدائه
 حيث ان مثل ذلك لا بد منه كما اذا كانت
 الجمل بقوله من الاول ضرورة
 الصغرى في الشكل الاول ضرورة
 ومنع فعالية الصغرى واستلزامها لفظية
 بنقلها لعل فعاليتها فيها
 عامة بل وجود الفعلية فيها الشرط
 ٢ اعلم انه لا يلزم من كون الصورة ان
 تحرير جزء الدليل من حيث الصوت
 لا يجب عن منع الشرط بتحرير جزء
 من حيث المادة بل في يجب عن
 بتحرير جزء الدليل من حيث الصوت كما في
 يجب بتحرير جزء الدليل من حيث الصوت

او الجزء المنكر وان كانت من الشرط
 بتغيير الصورة كثيراً فاما لا بتغييرها
 بتغيير الدليل من جهة المادة او من جهة
 الصورة وكذا الحال في الانتقال مع
 الثاني أي المنع مع السند المساوي
 اثباتها اما بالاقامة او باحد التحريرين
 او بابطال السند المساوي للنقض
 او للخفاء عند المانع اقول ههنا بحث
 وهو ان التحرير والابطال من قبل
 اقامة في الحقيقة من دليل دال على
 ثبوت الممنوع لكن يكفي المعلن كثيراً
 ما يذكر التحرير ويطوى سائر المقدمات
 وكذا ابطال السند مقدمة من
 دليل دال على ثبوت الممنوع لكن
 يكفي المعلن بذكر البطلان ويطوى
 سائر المقدمات فكيف يصح التقابل
 والجواب على قياس ما في النقل

الدليل ان التحرير بتغيير

والمدعى ثم ان كون ابطال هذا السند
مفيدا مبنى على استلزام انتفاء احد
المتساويين لا انتفاء الاخر فينقطن
والانتقال من تعليل الى تعليل اخر
استدل البعض على جوازها بما في
محاكمة الخليل عليه السلام وبان الغرض
اثبات الحكم مع صحة الدليل لا اثبات
الحكم وحده يعني ان غرضية اثبات
الحكم باي دليل كان انما هو قبل ايراد
الدليل واما بعده فالغرض اثبات الحكم
مع صحة الدليل فلو انتقل الى دليل اخر
يعجزه عن دفع الاعتراضات
احد الغرضين فالزم الاتمام اقول
ان الغرض الاصل اثبات الحكم واما
صحة الدليل فليس بغرض بالذات بل
لاجل اثبات الحكم فالانتقال الى دليل
اخر لا يستلزم قوت الغرض من حيث

فلا ياتي باي دليل كان وقال البعض ان الغرض اثبات الحكم

من حيث هو غرض بل انما يستلزم قوته
بعد ما فات غرضية بسبب حصول الغرض
الاصل بالدليل المنتقل اليه فبالزم منه ليس
انما حقيقة بل انما هو افحام صورة
وهو لا يوجب عدم الجواز وقال ايضا
واما ما في الحاجة فلا يدل على الجواز
مطلقا يريد به ان ابراهيم عليه
السلام لما قال اثباتا لرؤية تعالى
ربى الذي يحى ويميت فقال ثم روى على
سبيل النقض بالتخلف انا امي وميت
فظهر بطلان حجة اللعين عند العقلاء
الا ان الخليل عليه السلام لما خاف
الاشتباه والتبليس من القوم انتقل
الى دليل ابراهيم ليكون اضاءة غيب اضاء
فقال فان الله ياتى بالشمس من المشرق
فات بها من المغرب مع ان في انتقاله
تاكيدا للاول وتوضيحا وتبيانا للخصم

ونفسي فكانه قال المراد بالاجزاء
 الروح الى البدن والشمس بمنزلة روح
 العالم لاضائه بطلوعها واطلامه بغروبها
 فاعده روح العالم اليه بان يثبت به من
 المغرب فلهذا لا يدل الا على جواز الانتقال
 الذي ليس للعجز عن دفع الاعتراض بل
 لا يراد دليل الظاهر فلا يقاس على هذا ما
 للعجز عن دفع الاعتراض هذا مراده لكن
 الحق ان كون الانتقال للعجز من قبيل
 الافحام مجرد اصطلاح من النظر كجبال
 بطول الكلام ليس بمرضى في الحقيقة
 ولا فلعلم برض احد من العقلاء فوث غرض
 المناظرة فان قلت قد اشتهر بين النظار
 انه يجب اثبات الممنوع فكيف يجوز الانتقال
 قلت ان الوجوب ايضا مجرد اصطلاح
 من النظر فوث البعد عن المرام بان
 بطول الكلام او من بحث اخر لغرض

في دفع الاعتراض

لغرض من الاعتراض اعلم ان الانتقال
 الى بحث اخر ليس بموجه في البحث الاول
 بل من باب ترك الواجب وفصول
 الكلام وان كان موجها في البحث
 الجديد فلا يلحقه نظيره في سلك
 الوظائف الموجهة كالدخل في السند
 بعدم صلاحيته للسند به لانه لا يقو
 المنع لعدم استلزامه النقيض
 او الحفاء عن المانع كما في الاعم
 بزعم المعلل وكالدخل مع قطع النظر
 عن كونه سنداً مساوياً بانه من
 حد ذاته غير مستقيم لان فيه خللاً
 وكالدخل فيما يذكر لتوضيح السند
 ما قبيل حاصل هذه الدخالات بيم
 المنع والظهار فساد ما ذكر معه لدفع
 نودم الصحة ومن هذا القبيل ابطال
 السند بالترديد من جهة ذاته ووصفه

ان الدخول في السند
 اقوال حد ذاته غير مستقيم
 بانه المنع لانه لا يستلزم منه
 من عدم النظر عن ذلك السند
 وان قطع بالان يقال بانه
 وان استلزم ان السند يمكن
 سند فيما اذا كان المعلل
 محصوراً في ذلك حيث يمكن
 بيم المانع من حيث يمكن
 بيم ادا ذلك عند العريضة مع
 ان يترك على حد لا يلزم
 انطوائه في احوال يمكن لا يلزم
 لا بد من ايقاظه ان السند
 جائز

أي بطلان ذات السند
من حيث هو سنداً فاعلم

لعدم القطع بابطال ذاته أقول
في كون الثالث على إطلاقه من هذا القبيل
بحث اذ يجوز تساوي تنوير السند
ايضاً في لا شبهة في ان ابطال
مفيد والثالث كالثاني في جوابان
جميع الوظائف سوى الا بطلان ذات
السند اما ابطال الاخص فلا يغير
مفيد قطعاً لان معنى كون ابطال
السند مفيد اثبات الممنوع بواسطة
استلزام ذلك الا بطلان بطلان
النقيض وانتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء
الاعم واما ابطال الاعم مطلقاً فلا يغير
مفيد كلياً كما لمساوي فان الاعم المطلق
قد يكون اعم من وجه من عين الممنوع
فيفيد ابطاله وقد يكون اعم مطلقاً من
عين الممنوع ايضاً فيفيد ابطاله لا استلزام
انتفاء ح انتفاء الممنوع قبل لا يمكن ابطال

أي بطلان

لا يمكن ابطال هذا السند لا استلزامه
ارتفاع النقيضين والجواب ان ابطال
شيء اقامة دليل على بطلانه وما
يستلزم المدعى ليس الا اقامة نفسها
بل الدليل فلا يلزم ارتفاع النقيضين
الا من دليل البطلان ولا شبهة في
امكان اقامة الدليل الفاسد فغاية
ما في الباب ان يعود السائل
وينقص ذلك الدليل بالاستلزام
ارتفاع النقيضين واما ابطال الاعم
من وجه فلا يغير اصلاً بل قد يضر
وما ينفع ان يعلم ههنا ان المعنى لما كان
في الصور المذكور كلها مستنداً
كما كان جاز للمانع ان يعود الى المنع
كما كان ويجوز اثبات سنده اما
بالدليل وبالتحرير لانه يكون معارضة
في مقابلة الا بطلان واما تغييره فلا يجوز

أي في مجموع الاثبات
بالدليل او بالتحرير او
بالا بطلان والتغيير
والانتقال الى
بحث آخر

فلانه طلب الدليل على ما ليس من شأنه
 ان يستدل عليه واما الثاني فلانه غير
 مفيد وكذا ابطاله اي لا يسمع بطلان
 توجه المنع بلا تثبت الى اثبات الممنوع
 الا اذا كان متعلقا بدعوى او مقدمة
 بدعيتين اي جليتين بشاهد او بدونه
 واما الخفي فلا شبهة في جواز منعه
 بلا شاهد او به فغير رد لما في الشرح
 فافهم او استقرئين بلا شاهد فيه انه
 ان اريد بالا استقرائي ما بشانه
 ان ثبت بدليل الاستقراء لكن لم يثبت
 به بعد عن المانع فلا يشك احد في
 جواز منعه وان كان بلا شاهد لان
 طلب شيء لا يقتضي الى شاهد ان كان
 على سبيل الدخول نعم قد يذكر ان شاهد
 لكن ليس لو روده بل لتأيد روده
 وان اريد ما ثبت بدليل الاستقراء

الاستقراء بالفعل عند المانع فلا يجوز
 منعه اصلا وان كان بشاهد لانه
 مدلل عند روح نعم يجوز في هذه
 الصوغة طلب دليل اخر اقوى من
 دليل الاستقراء لكن لستاهمنا
 في هذا الصدد بل صدق ما في المنع
 طافا على انه لا يحتاج ايضا الى شاهد
 اللهم الا ان يراد بالا استقراء
 ما ثبته المعلن بدليل الاستقراء
 وبالشاهد ما يظهر به خلل دليل
 الاستقراء مع كون المطلب من
 الظنيات فح يحتاج منعه الى ذلك ان
 فليتنا مل او مسلمين عند المانع
 حلا المراد بالتسليم منها هو الاعتراف
 بالحقيقة فانه يجوز المنع بعد التسليم
 بمعنى ترك التعرض وانما قلنا حلا لانه
 يجوز المنع بعد الرجوع عن التسليم للاطلاع

وجه ان اصل المنع ثابت بدليل
 مستقرا او مستندا ايا بطون كمنه
 الا في كل مدلل بشكل بان براد بالوجه
 اصح في اصل ان استقراء المنع
 الجواب عن الذي الى ان المنع مما يحتاج
 ما يحتاج ثبوت الاصل لا في دليل لانه لا
 المنع لا بالمعنى المطلوب عليه المنع
 المنع ووجه حكمه فلا بد من دليل عليه
 الى المنع لا يمكن ان يكون عليه لانجيب الحكم
 فلو طلب فانما يكون ايضا ووجهه عند الحكم
 واما لو تنبع المانع ايضا ووجهه عند الحكم
 واستند في منعه بما وجده تنبئه لكان
 لانجيب فيصيح منعه بناء على استاده بهذا
 وما ذكرنا من المثال في الحاشية من
 القليل

على ضل او بمقدمة غير ملزمة عند
المعلل وجه التخصيص ان الالتزام
معته في مفهوم الدعوى دون المقدمة
فح يقال ان منعك هذا مدفع
لانه متعلق بمقدمة كذا هذا التصوير
لا بطلال المنع وما يجب ان يعلم بهما منع
مخصوص شايع استعماله يسمى بالحل
فهو نوع من المنع وان كان قد يذكر
في مقابلة لنوع خصوصية وهو تعيين
منشا الغلط وانما المقصود به ذلك
التعيين ان كان المطلوب به ايضا
هو الدليل وتصويره ان ما ذكرته غلط
منشأؤه فهم ذاكذا لولا ذلك لما
وقعت في الغلط كما اذا قال المعلل
وجود الموجود موجود في الخارج والاول
الوجود على تقدير وجوده فيقول السائل
لا نعم ملازمتهك هذه كيف انها غلط

غلط منشأؤه فهم وجوده لا كلا وجوده
وبينهما فرق فان سأل الاول الا ان
بصفة عدمية ومال الثاني سلب
تلك الصفة وهما منصوب يجب على
المعلل وينفع وهو ان يستعمل المعلل
في الجواب ويطلب ممن يمنع اى
عن السائل ان يحقق ما بورده من
المنع اى الرد او ربما لا يتمكن اس
السائل من التوجيه بان وطيفته من
اى نوع او من اى صنف او بان
من اى صنف وغير ذلك فالبحث
او يظهر فاد فالمنع يندفع او يذكر
المعلل فيتمكن من التعليل بل ياتى
بالمقدمات السالبة عن توجيه
السائل المنع والتفصيل اى تفصيل
وطيفته عطف على توجيهه فيخلص
من ان يغلب عليه خصمه

النفع في عدم الاستعمال وكذا يجب
 هذا على السائل وينفع العموم الدليل
 لان كلام المنع والجواب على قسمين
 في المشهور مضر للمعلل ولا مفيد
 له اولاً مؤكداً وجداً في بعض النسخ
 بدون الواو فعلى هذا يكون دليلاً
 لبعض مقدمات الدليل الاول واما
 على ما في بعض النسخ بالواو فدليل اخر
 لاصل المدعى فتذكر ثم الطاهر انه مرتب
 فالمعنى ان المنع مضر للمعلل ولا سواء
 مضر للمانع او لا ايضا والجواب
 مفيد للجبب او لا سواء مضر له او لا
 فالاحتمالات في الحقيقة ستة تامل
 والمنفى اي المعبر عنه بالامر ودون
 الجمهور وهو موقوف ومما يجب على السائل
 ان يحيط مطويات ذلك الدليل
 على وجه الترتيب والتفصيل ثم يورد

في
 الجواب

يورد والاعتراض اذ قد يكون روده
 على مقدمة مطوية فلا يعلم قبل الا حاطة
 ان المانع يأتي مقدمة يتعلق فحيط محيط
 العشوا او يكون الاعتراض مما يتوهم
 وروده او لا ويظهر ان دفاعه بعد
 التفصيل فلا يظهر الحق قبل الا حاطة
 على وجه التفصيل فلا يوافق الهما
 الصواب فيكون نوعاً من المكابرة
 ونقضه اي الدليل عطف على قوله
 فمنع مقدمة وهو ابطاله اي الحكم
 بطلان الدليل بالتخالف او باستلزامه
 خصوص الف كالتسلسل واجتماع
 النقيضين والتصادم بالبداهة
 وغير ما اي بشهادة احد هما فلا يخرج
 النقض بالبداهة واختار التقابل
 باعتبار حكم خاص بالاول كما في
 النقل اعلم ان معنى الجريان افتضاء

قوله افتضاء الدليل مكان ما في مادة
 استلزام اسم دليل المدعى مكان ما في
 بواسطة دليل المدعى فان استلزام
 يستلزم دليل الجريان اسم بين
 ذلك الحكم اما الاستلزام من
 الدليلين فاما بان يستلزم من
 مقدمات دليل المدعى مقدمة من
 دليل الجريان او بان يستلزم
 مقدماته با بعض من مقدمات
 دليل الجريان والبعض دليل
 دليل الجريان استلزام اسم الاستلزام
 متحد اما الحكم فبطلان
 الجريان ذلك الحكم يستلزم بواسطة
 فخرج ان دليل المدعى ما في مادة
 دليل الجريان معنى الجريان
 الاستلزام هو معنى الجريان

ببطلان

الدليل حكما في مادة ومعنى الخلف
 انتفاء حكم في الواقع مع اقتضا الدليل
 آياه فعلم ان شهادته الخلف في
 بطلان الدليل من قبل الاستدلال
 بالانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم
 وكذا شهادته استلزام محصور الفساد
 فانه لو استلزم الدليل الدور مثلا
 فالدور لازم منتف في الواقع فيستدل
 بانتفائه على انتفاء الدليل الملزوم
وتصوره ان دليلك هذا جار
في مادة كذا اعلم ان الجريان
 ثلثة انواع احدها الجريان بعينه كان
 يقال الفلك قديم لانه مستند الى
 اقدم فجري بعينه في الحادث البومي
 بانه مستند الى القديم وثانيها الجريان
 بخلافته وهو نوعان لانه اما مع مكان
 الجريان بعينه كما لو اجرى في المثال

المثال الاول بانه اثر القديم فهو قديم
 واما بلا مكان الجريان بعينه وذلك
 لا يكون الا عند اشتراك مقدمة
 من دليل المدعى مع مقدمة من دليل
 الجريان في علة والنقض في هذه
 الصورة نقض لثالث العلة في الحقيقة
 كما اذا استدل بان الحب المشترك
 مابه الادراك فهو مدرك فيجبر
 بخلافته في ان الفلم كاتب بانه مابه
 الكتابة وكل مابه الكتابة فهو كاتب
 فالعلة المشتركة ههنا كل مابه الفعل
 فهو فاعل وهو ينظم ملازمة اليه يقوم
 على كبرى دليل المدعى وينظم ملازمة
 اخرى يجري في كبرى دليل الجريان
 فالنقض ههنا راجع في الحقيقة الى
 دليل الكبرى فيلحق ان يسمى هذا
 النوع من النقص نقضا محاربا وثالثها

كبراه فليس يجاوز عن من لم يقل
 بتخصيص العلة لما منع فانهم اذا لم يمنع
 من ثبوت الحكم في صورة النقص لم
 يخصصوا العلة ولم يجوزوا التخالف
 اصلا بل جعلوا عدم المانع شطرا من
 العلة او شرطا لها فمنعوا الجريان ولم
 يجوزوا منع الكبرى قطعاً هذا المذهب
 الجمهور الحنفية وكذا النظار واما من
 قال به من بعض الاصوليين فيجوزون التخلف
 لما منعوا الكبرى مستنداً بانها المانع
 واما اذا لم يوجد المانع فبطلت العلة
 فاقام ان من جوز التخالف انا يجوز
 في دليل لا يستلزم مدلوله في
 الخراج كالقياس الفقهي والا فكيف يجوز
 التخالف في دليل يستلزم مدلوله مع
 ان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء
 الملزوم فعلم من هذا انه لو كان

لو كان دليل المعلل مما يستلزم مدلوله
 وان ظننت مقدماً فلا سبيل له
 الى منع الكبرى وفاقاً واما منع الجريان
 على الاسلوب السابق فلا شبهة في
 جوازها ايضا وتغير الدليل عطف على
 منعان وتحريره وتحرير المدعى وتحرير
 المادة قد سبق كيفية التحرير وهنا
 نظر من وجهين اما اولاً فلا ان لطيفة
 لا تخلو اما ان تكون مطلية او ابطالا
 او اثباتا فاذا كان التحرير وظيفته لا يخلو
 عن هذه الثلاثة فلا يكون الاستدلال
 ان كان في مقام المنع او دليلاً ان كان
 مقام الاثبات او الابطال فلا يكون
 وظيفته برأسه بدون اعتبار شئ منها
 واما ثانياً فلا ان التحرير عبارة عن بيان
 المراد بتأويل الكلام المعترض عليه
 ليندفع عنه الاعتراض ومادة النقص

قوله فلا سبيل له
 كان النقص
 في دليل المدعى
 انما هو في
 دليل المدعى
 انما هو في
 دليل المدعى
 انما هو في
 دليل المدعى

ليس من الكلام المعترض عليه بل من
كلام المعترض ولا مدخل لتناول كلام
المعترض في دفع الاعتراض وكذا الحال
في باب التعريفات ولست شعرت
ماذا اردت بتمرير مادة النقص في المقام
انعم قد يرد في مادة النقص فيمنع الجواب
باعتبار والتخالف باعتبار اخر لكن ابن
الترد يد من التمرير فان قلت يمكن ان
يراد بتمرير المادة بتمرير الدليل من حيث
المادة واما الاستغناء فيندفع بان
يراد بتمرير الدليل بتمريره من حيث الصورة
قلت ان تمرير الدليل من حيث الصورة
لا يمتشي في مقابلة النقص بالتخالف نعم
يندفع الاستغناء بان يحمل في التفسير
والتمرير لكن مع ما فيه من التكلف
والصرف عن الظاهر المتبادر لا يمكن
مثله في باب التعريف حيث صرح

صرح هناك بمادة النقص فتدبر
والنقصان التحقيق اي نقص
شاهد التخالف بالتخالف او باستلزام
او المعارضة فيه فغلب اقول نقص
التخالف بالتخالف لا يجوز اصلا على راي
من لم يقل بتخصيص الغلبة لما منع فانهم
لا يجوزون التخالف في دليل صحيح قطعا
وان كان مما لا يستلزم مدلوله
فلو جاز فانما يجوز على مذهب من
يجوز التخالف في دليل لا يستلزم مدلوله
في الحاجة فانه جرح شاهد
التخالف في دليل تخلف عنه حكم مدعاه
لما منع من ثبوت الحكم متخلفا عن ذلك
ان هذا ذلك ان شاهد حكم مدعاه
وهو بطلان ذلك الدليل ثم انه لا يفسر
النقص بالتخالف في هذه الصورة
لأنه في الاول ثانيا فانه ينقص في

وجه الدليل من حيث الصريح
ان النقص او الاستغناء او
الاستلزام او غير ذلك من هذه
الاصناف لا يمتشي في مقابلة
النقص في مادة النقص فيمنع
الجواب باعتبار والتخالف
باعتبار اخر لكن ابن الترد
يد من التمرير فان قلت يمكن
ان يراد بتمرير المادة بتمرير
الدليل من حيث المادة واما
الاستغناء فيندفع بان يراد
بتمرير الدليل بتمريره من حيث
الصورة قلت ان تمرير الدليل
من حيث الصورة لا يمتشي في
مقابلة النقص بالتخالف نعم
يندفع الاستغناء بان يحمل في
التفسير والتفسير لكن مع ما
فيه من التكلف والصرف عن
الظاهر المتبادر لا يمكن
مثله في باب التعريف حيث
صرح

الحقيقة دليل نفسه واما نقض ذلك
 الشاهد بالاستلزام فيجوز عند
 استلزامه خصوص الفساد واما المعارض
 فهو ايسر اثبات صحة الدليل المنقوص
 والثاني اي شاهد الاستلزام
 كالاول في جميع الوظائف المذكورة
 اتول ان الدليل المأخوذ من الاستلزام
 فيه طريقان الاول ان يكون صفرا
 مقدمة واحدة كما ذكر في المتن الثاني
 ان يكون صفرا متضمنة لمقدمتين
 احدهما الاستلزام والاخرى الملية
 فان اخذت هـ من الثاني فلا يتوجه
 اليه النقض بالتخالف اصلا واما ان اخذ
 من الاول فلا يتوجه ايضا اذا كان الفساد
 بديهيا كاجتماع النقيضين مثلا واما اذا
 لم يكن بديهيا فلا كلام في توجيهه
 كالسلسل مثلا فانه يجري في الدليل

الدليل المستلزم للنس الجائز متخافا عنه
 حكم مدعاه وهو الفساد واما النقض
 بالاستلزام فيجوز اذا استلزم خصوص
 الفساد واما المعارض فلا شبهة
 جوازها ايضا الا ان احد المنعين ههنا
 متعلق بصفراء والا بكبراه هذا في الطريق
 الثاني فلا يتعلق بكبراه منع اصلا بل
 يتعلق احداهما باحدى مقدمتي الصفراء
 والاخر بالاخرى ان لم تكن بديهية جلية
 ولا بشرط ههنا تسليم الاول كما في
 الاول ويرد في صفراء اي قياس
 الاستلزام فيمنع اي صفراء باعتبار
 وتمنع كبراه باعتبار اخر بان يقال مثلا
 ان اردت بالنس النس المحال فلا يحسم
 الصفري وان اردت النس مطلقا فلا يحسم
 الكبري لان النس في الاعتباريات
 مثلا جائز هذا ايضا في الطريق الاول

الاول واما في الطريق الثاني

واما في الثاني فتمنع المقدمة الاولى
 باعتبار والاخرى باعتبار اخر دون الكبرى
 ومن الوطائف الموجهة من طرف السائل
الدخل في الدليل بانه مشتمل على مقدمة
مستدركة والدخل بانه محتاج الى
مقدمة اخرى والدخل بانه غير مستلزم
 للمدعى فهذه وطائف موجهة كلها وهو
الصواب لكن قال بعض انها من المناقضة
حقيقة او مجازا وقال اخر انها من النقض
فوجهها اي فبين وجه كل منهما واخترا وجهها
 اي افسنها اما كون الاول من المناقضة
 فلان من الدليل دعوى ضمنية فيه فيمنع
 مجازا مع الاستناد على المستدرك
 واما كونه من النقض فمبنى على كون ابطال
 الدليل في النقض اعم من ابطال ذاته
 او ولياينه مجر و الاستئمال على المستدرك
 واما ما قيل ان الاستلزام المعنوي

بأشتماله

في الدليل الاستلزام
 في الدليل الاستلزام
 في الدليل الاستلزام

في الدليل الاستلزام السبب للسبب والمركب
 من السبب وغير السبب لا يكون سببا ليس
 بشئ قطعاً لان لا زعم الجرح لازم لكل
 والقياس على المركب من الداخل والخارج
 قياس فاسد على ان عدم سببية ذلك
 المركب لا يوجب عدم سببية ما يتضمنه
 السبب وايضا ان الاستدلال قد يكون
 بالعكس الا ان يراود السبب العقلي واما كون
 الثاني من المناقضة فلان الاحتياج الى مقدمة
 اخرى ان كان من حيث ذاته فهو محلل
 من اجزائه فيكون منعاً لذلك الجرح وان
 كان من حيث دلالة فيكون منعاً للتقريب
 مع الاستناد بالاحتياج من حيث صحة ذلك
 مجزاً او من حيث الدلالة واما كونه نقضاً
 فلان ذلك الاحتياج يستلزم بطلان الدليل
 من حيث الذات او من حيث الدلالة واما
 كون الثالث من المناقضة فلان التقريب

في الدليل الاستلزام
 في الدليل الاستلزام
 في الدليل الاستلزام

داخل في المقدمة واما كونه من النقص
 فلا انتفاء الاستلزام يستلزم بطلان الدليل
 ثم انه لا وجه للنزاع بينهما بل هي من المناقضة
 ام من النقص لان لكل منهما وجهها فاذا قرر
 السائل من المناقضة فمنها واذا قرر من
 النقص فمنه فان قلت ايتهما اولي في ذاته قلت
 ان المنع اسم الوطائف مع ان الاصل
 في وطيفة السائل هو المطالبة واما وطائف
المعاني في كل منها فتعلم مما سبق ومقارنة
 وهي المقابلة على سبيل الممانعة فيه ان
 المعارضة في عرف النظر ليس بالمقابلة بل
 الابطال بالمقابلة مع ان الموافقة لبقية
 ان تكون وصف السائل والجواب ان
 المقابلة على سبيل الممانعة مجازة ههنا في
 ابطال الدليل بمقابلة دليل مانع له في ثبوت
 مقتضاه من قبيل ارادو المسبب من السبب
 فان قلت ان تلك المقابلة كما هو سبب

شبه المانع هذا دليل
 بقوله فهي على الاول
 ابطال الدليل بمقابلة
 الدليل

٢٠

سبب لابطال الدليل فهو سبب بطلان
 المدعى فما وجه الترجيح قلت ان المحاور
 قرينة معينة له وكذا المقام ههنا واما ما
 يفهم من سوق كلام المص من عدم
 السببية لا يبطال المدعى فلا وجه له كما
 سيجي منا وهو اي التفسير مقتضى لتعلق
 المعارضة بالدليل فالضمير راجع باعتبار
 ما هو المراد لا باعتبار ما هو الظاهر لان
 نفس المقابلة لا تقتضي تعلق المعارضة
 بالدليل لانها وان كانت وصفا للدليل
 على سبيل الجري عليه لكنها وصف للمشي
 على سبيل الجري على غيره وبهذا نكون
 سببا لابطال المدعى ايضا فيقال قد عاك
 هذا مقال دليل بدليل في ثبوته وكل
 مدعي هذا شأنه بالحل الا وفق للمحاور
 لان ما يتعلق به المعارضة في المحاور
 هو الدليل والاسباب للمقام مقام

ان المقام

ونظائف الدليل جزاء أو كلاً حيث قال وأما
 دليلها الخ أو إقامة الدليل على خلاف ما
 أقام عليه الخصم الدليل أقول إن المعارضة
 في عرضهم ليست نفس الإقامة أيضاً فإن
 إبطال الدليل بإقامة دليل من خلافه
 كما هو الأول في المحاورات بابي عنه قوله الثاني
 وإن أراد إبطال المدعى المدلل بإقامة
 الدليل على خلافه فليس هنا قرينة تبينه ودعوى
 التبادر لو صح لا ينفع ما دام بخالف المحاورات
 فإن الحمل على ما يخالفها مع إمكان الحمل
 وجه يوافقها ليس بصحيح نعم لو صرحوا أنهم المرام
 وإن خالفها فإن قلت إن النسبة للمرام
 تعينه قلت ما ذابعت إلى تعينه ههنا دون الأول
 مع أنه لا فرق بين المقابلة والإقامة في كون
 كل منهما سبباً لكل من الإبطالين على أن يخالف
 للمجاورات باق وهو أي التفسير المتعلق
 المعارضة بالمدة هذا مراده لكن فيه ما فيه

أي دون أن تعينه في الأول

ما فيه الأنسب للمرام لأن المرام هدم
 الكلام وهدم المرام فأي المعارضة
 على التفسير الأول إبطال الدليل بمقابلة
 الدليل وعلى التفسير الثاني إبطال مدعى
 الدليل بدليل الخلاف قد عرفت ما فيه
 وتصويرها أن ذلك هذا أقام على
 نقض مدلوله دليل هذا فإناظر إلى التفسير
 الأول فالموافق له أن ذلك هذا مقابل
 بدليل في ثبوت مدعاه وما قاله في
 حاشية الشرح أن المقابل فاعلا كان
 أو غفلاً يقوم بالطرفين فيزعم بطلان الدليل
 كلام ظاهر لا يجدى نفعاً لأن مثل
 هذا يجرى في التصوير المذكور أيضاً
 حيث أن مدلول دليل المعلن نقض
 مدلول دليل المعارض أيضاً فيقال
 الدليل المعارض أيضاً هذا الدليل
 أقام على نقض مدلوله دليل وهو

أي المرام

دليل المعلن فلا فرق بين التصوير بين لزوم
 حكم المعارض بفساد دليل نفسه من حيث
 لا يشعر بل يقال مثل هذا في تصوير المعارض
 المتعلقة بالمدعى فان فيه يلزم ايضا ان يحكم
 المعارض بفساد مدعى دليل نفسه من
 حيث لا يشعر وايضا يلزم منه عدم صحة
 التفسير الثاني من وجهين على ما اجرنا مثل
 انفاؤ التحقيق ان غرض المعارض من حيث
 انه معارض استفاط ثبوت مدلول دليل
 المعلن وان حكم بفساده او بفساد دليله
 ظاهر او لزوم حكم المعارض بفساد دليل
 نفسه او بفساد مدلوله لا ينافي غرضه لان
 غرضه ذلك الاستفاط وحده لا اصلاح دليل
 نفسه او مدلوله هذا في مطلق المعارض
 على رأي النظر فانهم يقولون التعارض
 في كل دليلين متخالفين في المدلول ولم
 ينظر واقوة احدهما على الاخر اصلا ولم

اي ما قاله في مائتين
 الشرح

لا يشعر بل يقال مثل هذا في تصوير المعارض المتعلقة بالمدعى فان فيه يلزم ايضا ان يحكم المعارض بفساد مدعى دليل نفسه من حيث لا يشعر وايضا يلزم منه عدم صحة التفسير الثاني من وجهين على ما اجرنا مثل انفاؤ التحقيق ان غرض المعارض من حيث انه معارض استفاط ثبوت مدلول دليل المعلن وان حكم بفساده او بفساد دليله ظاهر او لزوم حكم المعارض بفساد دليل نفسه او بفساد مدلوله لا ينافي غرضه لان غرضه ذلك الاستفاط وحده لا اصلاح دليل نفسه او مدلوله هذا في مطلق المعارض على رأي النظر فانهم يقولون التعارض في كل دليلين متخالفين في المدلول ولم ينظر واقوة احدهما على الاخر اصلا ولم

ولم يفرقوا معارضة عن معارضة في المسألة
 الا ترى انهم قالوا ان حكم المعارضة
 المسألة لانها المقابلة على سبيل المماثلة
 ثم ان قصد المعارض بعد المعارضة
 ثبوت مدعى دليل نفسه دفع لغرض دليل
 المعلن بالمنع او بالنقص تانيا فانه يجوز مسائل
 ان ياتي بما شاء من وظائفه بعضها
 او كلاهما لا فسكت حتى ان ياتي المعلن بما
 شاء من وظائفه واما على رأي الاصوليين
 فانما هو في المعارضة بلا ترجيح دون القسم
 الاخر فان المعارضة عندهم على قسمين
 ان كان الدليلان متساويين قوة بينهما
 معارضة بلا ترجيح وحكمها المسألة قطنة
 والتوقف وان كان احدهما اقوى بوجه
 هو تابع بينهما معارضة مع ترجيح وحكمها
 وجوب العمل بالا اقوى وترك الاخر واما
 ان كان احد الدليلين اقوى بما هو غير

تابع كالنص مع القياس فلا معارضة
 في هذه الصورة عندكم فلا ترجح لانه
 اظهار قوة احد المتكلمين على الاخر وصفا
 لا اصلا لكن حكم هذه الصورة حكم المعارض
 مع الترجيح فتأمل او ان مدعى دليلك هذا
 قام على نقضه دليل هذا انظر الى التفسير ان
 وكل دليل او مدعى دليل هذا ان شاء الله
 هذا اشار الى كبرى كل من التصويين
 مع اتيان ذلك الدليل القائم على النقيض
 والافتكون مكابرة فان قلت ان دليل
 المعارض قد يقوم على خلاف يستلزم النقيض
 كدليل حدوث العالم بالنسبة الى دليل قدمه
 قلت ان المراد بالقيام على النقيض ههنا اعم
 من القيام عليه بالذات او بالواسطة
 فقيه اشار الى ان القبح ههنا انما
 هو من حيث الدلالة على النقيض بل لا يوجد
 التعارض مع قطع النظر عنهما ثم انه يجوز

يجوز ان يكون الخلق بديهيا فلا يحتاج
 الى اتيان الدليل الا ان يجعل كل من
 بداهة العقل والتنبيه واخلوا في الدليل
 ويمكن ايضا ان ما هو بواسطة البداهة
 ليس بمعارضة بل نقض بشهادة التصادم
 بالبداهة لكنه لا يتمشى الا في صورة
 البديهى الجاهل واما الوظائف الموجهة
 من طرف المعلن فيهما اى التصويرين
 فمنع مقدمة الدليل يجوز ان يراد الدليل
 المأني به وهو ظاهر ويجوز ان يراد الدليل
 المصور فانه يجوز ان يمنع المعلن كبراه
 مستند باظهاره فالدليل المأني به
 او بقوة دليله هذا ظاهر على رأى الاصوليين
 واما على رأى النظر فانهم وان لم ينظروا
 بقوة الدليل في المعارضة من حيث
 معارضة لكن يعتبرونها في المنع وان
 كان في مقابلة المعارضة وايضا يمنع صفرا

ويجوز ان يراد الاعم
 وهو الاكسب
 مستلزم

مستنداً بغير المدعى على وجه لا يكون مدعى
 المعارض خلافاً كما يمنع تقريب الدليل
 المأني به بهذا التحريم ويجوز المنع في
 الدليل المصور بالترديد في الدليل المأني به
 قليلاً من مطلقاً أي سواء كان مع سندا
 بدونه والتغيير أي تغيير الدليل على وجه
 يندفع به المعارض كغيره إلى دليل
 أقوى من دليل المعارض كما هو غير تابع
 على رأي الأصوليين وإلى دليل يظهر
 منه ودليل المعارض وفاقا وال
 فلا يكون تغييره بل معارضة على المعارضة
 وأما الفرق بأن التغيير لا يتعرض منه
 إلى إبطال دليل المعارض ولا مدعاه
 بخلاف معارضة المعارضة فليس شيء
 فانه عبث لا طائل تحته نعم يمكن عند معارضة
 المقدمة تغيير دليل أصل المدعى مطلقاً
 والتحريم أن أي تحريم المدعى والدليل قد سبق

قد سبق منا ما فيه والنقض التحقيقات
 أي النقض التحقيقي وهو ما نقض به الدليل
 المصور دليل المعارض ومدعاه إلا
 أنه ليس بغيره لأنه لا يدفع المعارض بل
 هو ما به المعارض إنما المفيد نقض الدليل
 المأني به بالخلاف أو الاستلزام والمعارضة
 التحقيقية قبل المعارضة لا تعارض لأن
 المعارضة تعارض ما يعارضها أيضاً ويجب
 بانه يجوز أن يكون الدليل الثاني للمعلن
 مادة وصورة من الأول أو لما عند
 المعارض ويكون اختلال دليل المعارض
 مستفاداً منه على أنه يجوز أن يكون مجموع
 الدليلين أقوى من دليل المعارض قول
 في هذا الجواب أنظر من جوه يظهر ما ذكرنا
 والتحقيق أنها ليست بجائزة عند النظر
 أصلاً لأن حكم كل معارضة عند المدعى فطنة
 لا تدفع المسألة وأما عند الأصوليين فأنما يجوز

قوله والمعارضة التحقيقية
 مطلقاً على النقض
 التحقيقي فليس
 مندرجاً في
 التفسير

والمادة

بدليل اقوى بوصف متتابع وكذا يجوز عند
 من يقول الترجيح بكثرة الدليل منهم فتأمل
 وما ينبغي ان يعلم ههنا ان الدليلين ان احدا
 في الصورة كان يكون كل منهما من الكل
 الاول او من الاستثنائي بوضع المقدم مثلا
 وفي بعض المادة وهو الحد الاوسط واما
 الحد الاصغر والاكبر فقد يوجد الاتحاد
 فيهما وقد لا يوجد فظهر فاما قبل وهو
 الكبري هذا في الافترازا او الجز المتكرر
 عطف على الحد الاوسط فتدبر نفيا وايجابا
 في بعض النسخ بالواو وفي بعضها باو
 بعينه او نفيا وايجابا لا يخفى وجهه على الفطن
 وهذا في الاستثنائيات سمي معارضة
 بالقلب لقلب دليل المعلن عليه كما في المغالطات
 العامة الورود ووسميتها الاصوليون معارضة
 فيها معنى المناقضة لقيام الدليل فيها على
 التقيضين او لانه جار في تقبض مدعا مع

اقوائية الدليل ان في
 بالنظر الى دليل
 المعارض لا بالنظر
 الى الاول لا يخفى
 وجهه
 مستبينة

مع التخالف قبل المعارضة بالقلب ليس
 حكمها المسانطة لوجود النقض فيها اقول
 ان كل معارضة فيها معنى النقض يقال
 ان ذلك انما هو جار في مدعا مع التخالف
 لان عند دليل لا ينفيه والتحقيق ان مثل ذلك
 النقض يمتشي في دليل المعارضة ايضا
 فيلزم المقتضى فان قلت ان دليل المعارضة
 عين دليل المعلن في القلب بخلاف سائر
 المعارضة قلت ان الاتحاد فيه ليس من
 جميع الوجود بل لابد من تغاير الدليلين
 من جهة وذلك اما من جهة الكيف او الحد
 الاصغر او الاكبر او من جهة الجز والغير المتكرر
 والا فكيف تبسّر المنع للمعلن فيه مع انه لا محال
 لمنع دليل نفسه بل كيف يتصور التعارض
 وان اتخذ في الصورة فقط اي مع
 التغاير في المادة سمي معارضة بالمثل
 لان المثل اتحاد الاثنين في وصف واحد

منع الخلو لا يمنع الجمع

وكان المادة ذاتا والصوت وصف
 وان تغاير في الصوت سواء تغاير في
 المادة ايضا ولا فيدخل فيها سمان سمي
 معارضة بالغير لتغاير مما في الصوت اعتبارا
 او حقيقيا وكلها غير خفية على من تدبر المعقولين
 وكذا في المركب للاصوليين واما في المفرد
 فما اعتبار التركيب في احواله تأمل ويجب
 على المناظرين ان يعلم ههنا ان مطلق
 المنوع اي المطالبات والابطال الصماء
 من الطرفين انما تصح وتليق اذا لم تكن محجة
 متعاقباتها بداهية جليلة الظاهر ان يزاو
 ولا بداهية خفية معلومة بالتبيين الا ان يزاو
 بالبداهية الجلية البداهية الغير المحتاجة
 الى التبيين فانها او من حيث انها معلومة
 بالتبيين او لا ولا مسلمة ولا غير ملزمة
 صحتها ولا نظرية عند من تلقى اليه لان
 النظرية والبداهة يختلفان باختلاف

باختلاف الاشخاص بل باختلاف
 الازمان كذا قيل اقول ان الاختلاف
 بالازمان مبني على امرين احدهما ان المراد
 بالبداهة والنظرية بداهة المعلوم ونظرية
 والثاني ما قيل ان العلم الحاصل بالنظر مغاير
 بالشخص للحاصل بداهة فان بداهة
 العلم ونظرية لا يختلف باختلاف الازمان
 اصلا وكذا بداهة المعلوم ونظرية على ما قيل
 ان الحاصلين بهما متغايران بالاعتبار
 دون الشخص فتأمل معلومة بالعلم
 المناسب للمطالب بان يكون من جنس
 العلم المطلوب او اقوى منه والا فلا تصح
 من المناظرين من حيث هم مناظرون اذا
 لم يكن لهم غرض ملائم للنظر او لا يليق
 منهم وان كانت صحيحة اذا كان لهم ذلك
 الغرض كالا امتحان المطلوب منه اظهار
 الصواب فعلى هذا التوجيه لا يجاب

قوله وكذا بداهة المعلوم الحقة
 على تقدير التغاير الاعتباري لا يمكن
 الشخص واحد تحصيل العلم بشي بداهة
 بعد ما حصل له ذلك العلم بالنظر وكذا
 كما لا يلزم تحصيل الحاصل مجلا
 ما قيل من التغاير بالشخص

وجه ان بل ان شاع الى ما ينبغي
 في اختلافها باختلاف الاشخاص
 من ان بداهة العلم ونظرية
 لا يختلف باختلاف الاشخاص
 الا على رأي كون التغاير بين العلم
 الحاصل بداهة والعلم الحاصل
 بالنظر اعتبارا واما على رأي
 كونها متغايرين بالذات فلا
 وجه لاختلافها باختلاف
 الاشخاص فانه تغاير اعتباري
 واما بداهة المعلوم ونظرية
 فلا شبهة في اقبالها
 باختلاف الاشخاص
 على اي رأي كان

الكلي سلب الكلي والسلب الجزئي لا يجب
الكلي واما التوجيه على وجه يكون الجزئي
كما كان الكلي للكلي فليس له وجه وجهه وكذا
ينبغي ان يعلم ان الاكتفاء بالدليل ما يتفق به
المنوع اما بناء على رأي من لم يجوز ما في
التبيين او على حمل الدليل على الاعم منه ومما
في صورته او هو من قبيل الاحالة على المقابلة
ففيه اعلم ان ما بين من الوظائف الى ههنا
بيان لها من الجانبيين في المرتبة الاولى اما
بيانها من ههنا في المرتبة الاخرى حتى ينتهي المنظر
فتعلم بالمقابلة ثم انه لا يخفى ان ما ان يعجز الممثل
عن اقامة الدليل ويعجز الـ بل عن التعرض
بان ينتهي دليل الممثل الى مقدمة يضطر
الـ بل الى قبولها لان الطائفة البشرية لا تفي
على ترتيب امور غير متناهية فتح ينتهي البحث
اما الى انها الممثل او الى اللزام الـ
وان كنت عطف على ان كنت ناقلا معر فاني

الانعام اعجاز الـ بل الممثل
عن الاثبات والالزام اعجاز
الممثل ان بل عن المنع فالاضافة
فيها من قبيل اضافة المصدر
الى المفعول
سنة

اي صاحب تعريف فيه اي في الكلام الصادق
منك قد سبق منا ما فيه تعريف اللفظ وهو
ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ وليس هذا تعريفا
حقيقيا يراد به تحصيل معرفة غير عاصلة وانما
المراد به تعيين معنى اللفظ لمن يعلم ذلك معنى
في ذاته لكن لا يعلم وضعه له ليلتفت اليه فما
له الى التصور على سبيل التشبيه هذا هو المراد
بما حققه التفاتنا في وحقه ان يكون باللفظ
مفردة بل مرادفة لذلك اللفظ عند
الحاجب مثل العقار الخمر فان لم توجد ذكر
مركب لكن لم يقصد به تفصيل المعنى بل مجرد
تعيينه وههنا اباحت كثيرة طوبينا ما مع ما
عليها منا على عزها س الباب الاملا
او تعريفا بينهما وهو ما قصد به امضا مصروف
في المدركة بعد كونها محذوفة في الخيرية بلا
تحشم كسب فهذا التوجيه يوافق المنه الذي
قال القوم به في التصور البديهي لازالة الحفا

اي محذوفة بوجه ما
سنة

واما فوجيه الشرح فمبيل ظاهره الى الاخطار حيث
 انه قيد الكسب بالجد يد تدبر وهما اي هذا
 التعريفان من المطالب التصديقية اقول
 ان التبيين ليس من التصديقية اصلا تدبر وكون
 اللفظي من التصديقية بنى على قول التعريف
 حيث قال انما المراد به تعيين ما وضع له اللفظ
 من بين سائر المعاني ليلتفت اليه ويعلم انه
 موضوع بارادة فانه الى التصديق فهو طريق
 اهل اللغة وخارج عن المعرفة الحقيقي وانت خبير
 بانه اذا كان الغرض من التعريف اللفظي معرفة
 حال اللفظ بانه موضوع لذلك المعنى كان بحثنا
 لغويا خارجا عن المطالب التصوريه واما اذا
 كان الغرض منه تصوير معنى اللفظ فليكن ذلك
 هكذا حاكمه الدواني فتأمل فالو طائف الموهبة
 من الخصم المناقضة مجازا لغويا مطلقا والمعاني
 التدبريه مطلقا سواء كان بالنسبة الى
 الدعوى الصريحة او الضمنية والنقض الجاهل

الاجمالي بشهادة فساد ما من الفساد
 المبين فيما سياتي شبهيا بناء على
 ان النقص مختص بالدليل او بتحقيقا بناء على
 ان النقص مشترك لفظي بين نقضي الدليل
 والتعريف وتصوير كل من هذه المنوع
 الثمة والوطايف من جانب المعرفة معلوم
 من الاخر تفصيلا وكذا من السابق
 واما المعارضة التحقيقية مطلقا والمنع
 الحقيقي والمجاز العقلي والحذني مطلقا
 فلا يتعلق بهما الا اذا كانا اي هذا ان التعريف
 علمين او معللين لاشتمالهما على النسبة
 الجزئية فح اي حين كونهما علمين او معللين
 يجري عليه اي على صاهبهما ما يجري من
 الوطاطيف على المعلنين الذين ليس في
 تعليمهم شبهة التعريف تدبر وان كنت
 معرفا تعريفا حقيقيا او اسميا وهو ما
 قصد به تحصيل صورة غير حاصلة سواء

كان ما قصد به التحصيل كنهها لذي الصورة كما
في الجدد والمراد بالكنه ههنا هو الاعم منه
وما في منزلة او وجماله كما في الرسم
ان كان اي ما قصد به التحصيل تعريف
لما هي الحقيقة علم وجوده في الخارج فذلك
تعريف حقيقي منقسم الى الحد الحقيقي
والرسم الحقيقي وان كان غيره
اي غير حقيقة معلومة الوجود فذلك
تعريف اسمي منقسم الى الاسمي والرسم
الاسمي اعلم ان تعريف الماهية الحقيقية
بذاتياتها من حيث انه منطبق على طبيعة
موجود في الخارج يسمى حدا حقيقيا
وبعضياتها كذلك رسم حقيقيا وتعريفها
بذاتياتها وبعضياتها مع قطع النظر عن
ذلك وتعريف المفهوم الاعتباري من
حيث ان كلا منها اسمي اللفظ يسمى حدا
اسميا وتعريف بلوازم المسمى من حيث

من حيث انها لوازمه يسمى رسم اسميا
فظهر من هذا استحالة ما في الشرح تذكر
وما من المطالب التصورية اي مما يصل
الى المطالب التصورية او مما يطلب تصوره
بالسمع وفاقا قوله لطيف الموجهة من الخصم
النقض الاحمال شبهيا او تحقيقا بشهادة
سادا من عدم جامعته لافراد المعرفة
او عدم ما يغنيه لاغيات او استحالة على
اللفظ المشترك مثلا كذا اس ثرا الاعلاط
اللفظية او استلزامه سادا آخر كالنفس
مثلا كذا التعريف بالمساوي جماله والا خفي
وكذا اس ثرا الاعلاط المعنوية وتصوره
اجمالا ان يقال تعريفك هذا غير جامع او
غير مانع او مشمول على اللفظ المشترك
مثلا او مستلزم للفظ مثلا وكل تعريف هذا
شانه فاسد وغير نفاك فاسد ويبين
المفاسد ان لم تكن بدية لذ لو لم

تبيين لكان مكابرة غير مسموعة فانه
فما مل علم ان الاغلاط المعنوية يخرج المعرفة
عن المعرفة والاغلاط اللفظية انما تخرج عن
الاستحسان فعلى هذا يكون ما ل نقض التعريف
اما ابطال التعريفية او ابطال الحسنه فلا يكون
نقضه الا باعتبار دعوى ضمنية فلا بد
ان البطلان عدم مطابقة الحكم للواقع فيلزم
ان يتعلق النقص بالحكم فكيف يصح نقضه بتفسير
التعريف واما ما يقال ان المنع والمعارضه
في التعريف انما هو باعتبار الدعوى الضمنية
بخلاف النقص فالمراد به انما هو باعتبار تعيين
الدعوى الضمنية هذا هو التحقيق في هذا المقام
ومن اراد محافظه المشهور فليتكلم ما شاء
ما يحافظه كما تكلمنا في الحاشية واما الوظائف
الموجهة من طرف المعرفة فمنع صغرى الاول
والثاني اى صغرى قياس عدم الجامعه
وعدم المانع منعا حقيقيا اى حقيقة لغويه

لغويه واسنادا مجازيا او اسنادا حقيقيا
لكن الصغر مجاز لغوي او حذفي واليه يشير
قوله باعتبار دليلها لان الناقض مستدل
والبيان المذكور دليل الصغرى ويجوز منع
احد مقدمتي صغر ذلك البيان ابتداء لانها
مشبهة الى مقدمتين الاولى ان تعريفك
هذا غير صادق على مادة كذا والثانية انها
من افراد المعرفة او الاولى ان تعريفك هذا
صادق على مادة كذا والثانية انها ليست
من افراد المعرفة ويجوز منع كل منهما لكن
بشرط تسليم الاولى في المنع والا يلزم
عدم المانع وعدم الجامعية في صورة
عدم المانع فيعود الناقض الى النقص من
نوع آخر وايضا يجوز ان يردوني مادة
النقص فيمنع احدهما باعتبار والاخر
باعتبار آخر ويجوز منع كبريهما اى القياس
الاول والثاني على مذهب المتأخرين

بيان الغرض من التعريف فانه يجوز ان لا
 يكون غرض المعرفة ابراد تعريفا جامع
 و مانع بل نفى معنى غير ذلك المعنى او التوطئة
 لما يأتي او تمييز ذلك المعروف عن معروف
 آخر مخصوص بقول لا وجه لا إطلاق التعريف
 على ذلك بعد اشتراط التساوي الا ان
 يحمل على التجوز فان قلت ان التساوي
 شرط لصحة المعرفة لا معرفية قلت ان
 اريد صحة معرفية فيها لكمة لا يجدي نفعا
 بل منافي للنفي وان اريد صحة دائمة
 بصحح لان عدم التساوي لا يوجب بطلان
 ذات المعرفة بل وصفه بل في مذهب
 المتقدمين لانهم لم يشترطوا التساوي
 في التعريف الناقض لا يحتاج في دهمك
 ان الترتيب ههنا ليس في موقعه لان
 المراد ليس الترتيب من الجواز على متبدا
 المتأخرين الى الجواز على مذهب المتقدمين بل

قوله الا ان يحمل على التجوز فانه يجوز ان لا يكون غرض المعرفة ابراد تعريفا جامع و مانع بل نفى معنى غير ذلك المعنى او التوطئة لما يأتي او تمييز ذلك المعروف عن معروف آخر مخصوص بقول لا وجه لا إطلاق التعريف على ذلك بعد اشتراط التساوي الا ان يحمل على التجوز فان قلت ان التساوي شرط لصحة المعرفة لا معرفية قلت ان اريد صحة معرفية فيها لكمة لا يجدي نفعا بل منافي للنفي وان اريد صحة دائمة بصحح لان عدم التساوي لا يوجب بطلان ذات المعرفة بل وصفه بل في مذهب المتقدمين لانهم لم يشترطوا التساوي في التعريف الناقض لا يحتاج في دهمك ان الترتيب ههنا ليس في موقعه لان المراد ليس الترتيب من الجواز على متبدا المتأخرين الى الجواز على مذهب المتقدمين بل

فيه من اجل ان يقال في معرفية المعرفة بل في تأييده بدل في التعريف الناقض قائل

بل الترتيب من الجواز بشرط محصور الى
 الجواز مطلقا نعم يصح الترتيب من مذهب
 المتقدمين الى مذهب المتأخرين وللتساوي
 فيما يشقون مذهب و منع كبرى الفيل
 الثالث وهو قياس اشتمال المشترك
 يعرف سنده من المنع المراد و المنع
 بالترديد في صفراء اي يمنع صفراء باعتبار
 وكبراه باعتبار آخر بان يقال ان اردت
 اشتماله على المشترك بلا قرينة معينة
 فلا تخم الصفري والافلام الكبري او يقال
 ان اردت اشتماله على مشترك لا يجوز
 ارادة كل من معانيه فلا تخم الصفري وان
 اردت اشتماله عليه مطلقا فلا تخم الكبري
 وتس عليه الاشتمال على الجواز وغيره
 فتدبر هذا اي كون الوطاب في الاش
 منع كبراه و المنع بالترديد في صفراء فقط
 اذا لم يقيد صفراء بلا قرينة والاس

وان قيدت بان يقال ان تعريفك بلا
مشتل على المشترك بلا قرينة فيمنع
صفراء ايضا اي كما يمنع كبراه ويمنع بالترديد
في صفراء في هذه الصورة ايضا اعلم انه
لا وجه لتخصيص منع الصغر في صورة التقييد
فتذكر منع صغرى الفيكس الرابع وهو
فيكس الاستلزام ومنع كبراه وسندهما
ينظمهما من في نقض الدليل وهما طرفان
ايضا فيمنع والمنع بالترديد قد مر تفصيله في
والنقضان التحقيقات في كل من الاقضية
قد مر الكلام فيهما فقطن وتحرير اجزاء التعريف
مع قرينة دالة على المراد لان اجزاء التعريف
يجب حملها على المتبادر بدون القرينة على
خلافه وتغيير ما في اجزاء التعريف بعضها
وكلا وتحرير المعرفة واما تغييره وتغيير
صحيح وتحرير مادة نقض التعريف قد عرفت
ما في التحرير سيما ما في تحرير المادة والاسن

والاحسن ان يجعل هذه التحرير الثلاثة
اسنادا منوع المقدمات المراد جريان
المجموع في المجموع لا الكل في الكل ولذا
قال في الشرح فقيه وفي الحسن ومن التعقيب
لا لا يخفى على السبب واما المنع مطلقا متقنيا
او مجازيا مجردا او مع السند والمعارضة
مطلقا تحقيقية او تقديرية فلا يتوجه على المقر
الا ان يعتبر الخصم الدعوى من المعرفة بان
تعرف في هذا حد وجزؤه هذا جنس وجزؤه
ذاك فصل مثلا كذا ان تعرف في هذا رسم
وجزؤه هذا خاصة لازمة وان تعرف في
هذا جامع لجميع افراده وان تعرف في هذا
مانع من دخول اغنياء وان تعرف في هذا
عار عن المفاسد كلها كالدرور والشمال
المشترك مثلا فيجب للخصم ان يمنع
احدى هذه الدعاوى الضمنية او كلها
مجازا لغوا لكن لا بد في الثلاثة الاخير

اي منع الجامعة والمناقية والعراء من شأه
اقول لا وجه للزوم الشاهد ههنا واما
التعليل بانه لا بد من ان يكون مادة النقص
من المحققات فلا يتمشى في مقام المنع وان
حمل على القياس فهو مع الفارق فان
النقص هو الحكم بالاطلاق فلا يثبت ما لم يثبت
تحقق مادة النقص واما المنع فكفى فيه
جواز تلك المادة في العقل على ان التغير
ليس بتمام تأمل ثم ان القصر ههنا بالدعاوى
الضميمة مبنى على ما اشتهر بين المشأخرين
من انه لا حكم بالتعريف على المعرفة لان المعرفة
بمنزلة نقاش فيقش في ذهنك صوت
شيء مشير الى نفس نقشه فاذا قال
مثلا الانسان حيوان ناطق لم يحكم على
الانسان بانه حيوان ناطق بل اراد بذكر
الانسان او لا ان توجه ذهنك الى
ما عرفته بوجه ما ثم يشترع في تصويره بوجه

بوجه اكمل فلا يصح ان يقال لانهم ان الانسان
حيوان ناطق فان ذلك يجري مجرى
ان يقال للكاتب لانهم كتبوا هذا من
القوم كلام ظاهري والتحقيق ان التعريف
انما يوصل الى تصور المعرفة بواسطة
حمله عليه ولا ينافيه كون المقصود منه هو
التصور بل جميع اصناف المقول في جواب
ما هو واي شيء هو المقصود منها هو التصور
ضروري انهما ما يوصل الى المطالب
التصوريه مع انها تحمل على السؤال عنه
في الجواب كذا حقيقة بعض المحققين واما الوطأ
الموجه من المعرفة ففي المفهومات الاعتبارية
اي التعريفات الاسمية اثبات تلك الدعاوى
الضميمة باقامة الدليل عليها لان مال التعريف
الاسمي الى الوضع فيصح اثباتها بما عليه الوضع
وتغيره اي التعريف جزء او كلاني لكل اي
كل من المنوع واثباتها بابطال الشاهد تجري

المعرف يجب عطفه على ابطال الشاهد و اجزاء
التعريف ومادة نقضه فدمر الكلام في كل
منها في الثلاثة الاخيرة اي المجموع المجموع
لا الكل في الكل وهي اي الوطائف الموحدة
من المعرفة في المفهومات الحقيقية كما في
الاعتبارية في مقابلة المنوع الثلاثة الاخيرة
واما الحال في المنوع الثلاثة الاول فدفعتها
سحب بل مشكل جدا و وونه اي عند دفعها
او قريب منه او ادنى منه خرط القنادا اذ
لا مدخل فيه للوضع بل يجب فيه تمييز الذاتيات
من العرضيات والاجناس من العوارض
والفصول من الخواص وذلك متعسر بل
متعذر او يعتبر الخصم تلك الدعاوى ويقدر
الدليل عليها فحجوز ان يعارض الخصم
ويقول وان كان لك دليل مفروض
دلالة على صحة دعواك وعندي دليل
دال على بطلانها وهو ان تعريفك هذا غير

غير جامع او غير مانع او مستلزم للنس مثلا
او شتمل على اللفظ المشترك مثلا وكل
تعريف هذا شأنه فبط فتعريفك باطل
وبين المفاسد كما سبق اقول هذا التعريف
يلتبس بتصوير النقص فالتصوير الصافي
عن الالتباس ان يقال ان مدعاك
هذا وان فرض لك دليل دال عليه لكن
عندنا دليل دال على خلافه وهو ان تعريفك
هذا خارج عنه الفرد الفلاني مع انه من الافراد
وكل تعريف كذا غير جامع او انه داخل فيه
ذاك مع انه ليس من الافراد وكل تعريف
كذا غير مانع او انه مستلزم للنس مثلا
او انه شتمل على المشترك مثلا وكل تعريف
كذا فليس يعارض عن المفاسد وكل مدعى هذا
شأنه فهو باطل فظهر من هذا ان في ذلك
التصوير سخافة من وجوه ثم ان هذا النوع
في الثلاثة الاخيرة واما الباقي فيعرف بالمقابلة

ووجه التخصيص ليس بجفتي مع الوطائف
الموجبة من طرف المعرفة لعدم تفضيل ما ذكرنا
انفاذ كرجوز بعض المحققين وهو
السيد الشريف ان معارض الخصم
من غير الاعتبار اي اعتبار تعيين الدعوى
من المعرفة والتقدير اي تقدير الدليل
ويقول ان ما ذكرته معارض بذلك التعريف
وكل تعريف هذا شأنه فبط العلم ان هذه
المعارضة مغايرة للمعارضة السابقة
ومشابهة لمعارضة الدليل بل تشبه ان
تكون نقض التعريف واما الولاية من
طرف المعرفة فمنع معارض التعريف يستند
بالرسمية اي يجوز رسمية تعريف
المعارض وهو الاظهر او يجوز رسمية
تعريف نفسه فان اردت انكشاف
المرام فاستمع ما نتلو عليك في تحقيق
المقام العلم انه يمنع شئ واحد حقيقان

حقيقان مختلفان وموط فلا يكون له حدان
تماما بحسب الحقيقة وان توبا وكذا لا
يكون له تعريفان متباينان بحسب الحقيقة
وان كانا فاصين بل لا يكون له تعريفان
غير متساويين عند المتأخرين اصلا واما
اذا كان التعريفان او احدهما بحسب الاسم
فجوز نهايتهما وان كانا حدين تامين او
يجوز لفظ واحد مفهومان متباينان بتعدد
وضعه وكذا يجوز له حد تام بحسب الاسم
ما اعتبر وضع والحقيقة مسماه ما اعتبر وضع
اخر حد تام بحسب الحقيقة مساين لذلك
الحد التام بحسب الاسم فعلم من هذا
ان التعدد لا يجوز في حد تام بحسب الحقيقة
اصلا واما في غيره فلا شبهة في جواز تعدد
بشرط ذكر اذا عرفت هذا فاذا قال المعارض
ان تعريفك هذا معارض بذلك التعريف
وكل تعريف هذا شأنه فبط فالصغرى

مشتملة على مقدمتين احدهما كون ما عرفة
 المعروف معرفا بما ذكره المعارض والثانية
 كون ما ذكره المعارض معارضا لتعريف
 المعروف فله معروف يمنع الاول مستندا بانقضاء
 بعض شروط الصحة عن تعريف المعارض
 ومنع الثانية مستندا بالحدية بحسب الاسم
 او الرسمية بحسبه وان تباين التعريفان
 وكذا استند بالحدية الناقصة بحسب
 الحقيقة او بالسمية مطاقا بحسبها واما
 اذا قال ان حدك هذا معارض بذلك
 الحد وكل حد هذا شأنه فيشتمل الصغرى
 على ثلث مقدمات بل رابع وهي المقدمات
 المذكورتان مع حدية ما ذكره المعارض
 فله معروف ان يمنع الحدية ايضا مستندا
 بظاهر ما ذكرنا واما الرابعة فهي ان تعريفك
 هذا حد في زعمك فله ان يمنع حديته في زعمه
 مستندا بما وافقه مما ذكره واما حال حدك

سواء كان بحدية تعريف
 نفسه او بحدية تعريف
 المعارض وكذا
 في الرسمية
 مستند

حدك هذا معارض بذلك الحد التام متعرف
 بالمقايضة قائل قال بعض الفضلاء والصواب
 حل جميع الاعتراضات المبرورة على التعريفات
 سوى المنوع الثلاثة الاول على وضع الدعوى
 برأسه على وجه يستلزم القدرح في التعريف
 بلا احتياج الى ملاحظة الدعوى الضمنية اول
 هذا مما لا يساغ له اصلا مادام يستلزم
 القدرح في كلام المعروف صريحا او ضمنا
 وهو غلط بل شبهه ان يكون من المخرجات
 ولذا لم تعرض الى شره نعم ان رخص
 الى اصلاحه في الحاشية لكن لن يصلح
 العطار ما افهوه الدمر وان كانت قاسما
 تقبها حقيقيا وهو ضم قبول متبانية في
 الصدق الى المفهوم الكلي وهو المقسم
 فلا بد في هذا التقسيم ان يكون كل من الاقسام
 مباينا للآخر بحسب الحمل واخص مطلقا من
 المقسم كذلك او تقبها اعتباريا وهو

ضمم فيود متغيرة الى المفهوم الكلي بشرط
ان يكون كل قسم متمايزا عن الآخر بحسب
التفصيل والاعتبار واخص مطلقا من المقسم
كذلك ولا يضره تصادق الالف ام بعد
ذلك التمايز كتنقسم الكلي الى الف الخمسة
وهما من المبادئ التصورية في الحقيقة لان
الفرض منهما تصوير الالف ونقشه في
الذهن بحيث يحصل تمييز كل واحد منهما عن
الآخر فكان ذكر المقسم او لا كذكر المعروف
قبل التعريف فلا حكم ههنا كذا قيل اقول فيه
نظرا لان الحكم بالمفهوم المردود ههنا على المقسم
لا ينافي ذلك الفرض بل التحقيق ان ههنا
امرين احدهما ضم مخصوص الى كلي والفرض
منه ذلك التصوير والثاني هو الحكم
بالمفهوم المردود على المقسم والفرض منه
هو الحصر والنزاع في هذا المقام انما هو
في اطلاق لفظ التقسيم لاني كون احدهما

احدهما مقبلا ههنا دون الآخر قال ليل
الذي ذكر عقيب بعض التفصيلات انما هو
الحكم ثم اعلم ان التقسيم معنى اخر غير المعنى
المذكور وهو تفصيل الكلي وتخليله الى اجزائه
ويقال له تقسيم الكل الى الاجزاء ليس في
هذا التقسيم ضم وتركيب بل الالف م فيه
امور مفردة كتنقسم المعجونات الى اجزائه ولا
يجوز فيه ادخال حرف الانفصال الا ان
يؤول الى تقسيم الكل الى الجزئيات بتأويل
وشرط هذا التقسيم بتاين الالف بحسب
الحمل وان يكون كل قسم مباحثا للمقسم
بحسبه واعلم مطلقا بحسب التحقيق عقلا او
خارجا قالوا في وجه الموجهة من المقسم المنع
محارز الفو با مطلقا سواء كان بالسنن او
والمعارضه التقديرية اذا اعتبر تعيين
الدعوى الضمنية طرف لهما مثل هذا التقسيم
خاصه او صحيح مثلا والنقض الاجمالي

الشبهى بخصوص الفادى بشهاد
فاد مخصوص ويجوز تعلقه بهما وتصورهما
يعرف مما سبق مثل التداخل الاتمام
وعدم الحاصرية اى عدم كون التقسيم حاصرا
لاقامه وكذا كون تقسيم الشئ قسما
منه او قسم الشئ قسما له وكون التعريف
الحاصل من التقسيم التفصيلي مختلفا عما
فما مل واما الوظائف الموجهة من صاحب
التقسيم ففي التقسيمين اى التقصص والمعارضة
التقصان التحقيقان اى المنقضى بالتخلف
او الاستلزام والمعارضة وتحرير القسم
والاقسام قدم ما قبله غير مرة وتغيير التقسيم
هذا صحيح في التقسيم التفصيلي باعتبار تغيير
اقسامه من حيث كونه وليلا للتقسيم الاجالى
او من حيث استفاد منه التعريف واما في غير
هذه الصور ففي جوانب نظرتا مل منع
الصغرى هكذا مثلا لانهم ان هذا التقسيم غير

61
غير حاصر ونس عليه الباقى فقط اى دون
منع الكبرى هذه الوظائف لو كان التقسيم
مقيقا ومنع الكبرى ايضا اى كمنع الصغرى
والوظائف السابقة لو كان اعتباريا
اقول في شاهد التقصص ههنا لم يبق ان كما
في نقص الدليل والتعريف احدهما ان يكون
الصغرى مقدمة واحدة والاشتمالها
على مقدمتين فان قرر ان هذا من الثاني
فلا مانع لمنع الكبرى اصلا وان قرر من
الاول فلا وجه لتخصيصه في الاعتبار فان
واما في المناقضة فاشتمالها اى الدعي
الممنوعة اما بالاقامة او ما بطل الشاهد
او بعد التحرير من المنقسم والاقسام
والتغيير اى تغيير التقسيم قدم الكلام
فيه واما على كونهما اى التقسيمين من
المبادى التصديقية صورة فقط على
ما افاده السيد او حقيقة على ما حققه

التفاز اني اعلم ان الاختلاف على هذا الوجه
هو المشهور والتحقيق انما هو ما سبق منا
نأمل في اي الوطائف الموجهة كالاول
اي كاني كونها من المبادئ التصورية
في جميع الاحوال مع زيادة المنع المجاز
اللغوي والمعارضة القدرية بلا احتياج
الى اعتبار الدعوى الضمنية يعني انحصار
بتعلقان بنفس التقسيم كما يتعلق بالدعوى
الضمنية اقول لا شبهة في تعلقها بنفس
التقسيم في صورة الحقيقة واما تعلقها في
صورة الصورة ففيه شبهة غير خفية ولعل
الصواب لبعض الفضلاء جارهما لكن
بلا استثناء قد سبق ما فيه حسن عليه اي
على التقسيم في جميع الوطائف السابقة
الطرفين التقييدات اي التخصيصات
الذكرية والتخصيصات اي التخصيصات
الحصرية نعم الكلام الثاني حسن فيمن

التاكيد

التاكيد لكن باعتبار الدعوى الضمنية
البنية سواء اخرج الى تعيينها كما في المنع
والمعارضة او لا كما في النقض الواقعة في
التحريرات اي العبارات مطلقا
والتحقيقات اي الدلائل بشرط ان لا يكون
الواقعة فيها من قبيل المقدمة فان طفتها
قد سبقت مع انها كيف تكون مما يقاس
على ما في التقسيم وكذا يقاس عليه نقض العبارة
بخالفها للقوانين العربية والوليفية في
مقابلته تدبر تنعيم العلم ان السؤال قد يتعلق
بالافهام ويسمى بالاستفسار وهو طلب
بيان المعنى المراد من اللفظ او نكته ما فعل
على هذا المنوال بان يقال لم قيل او لم قال
مثلا اما الاول فانما يسمع اذا كان في اللفظ
اجمال او غرابة بلافرنية واضحة تدل على المرام
ولذا قيل ما تكن فيه الاستبهام حسن فيه
الاستفهام والا فهو لجاج ونعت ولقادة

اي وان لم يكن في اللفظ اجمال
او غرابة املا او كان مع
قرينة واضحة تدل على
المرام فذلك
الاستفسار
لجاج ونعت الخ

المناظرة مفوت على انه لو اتى السائل بهذا في
 كل لفظ يستريح لفظ فيسلسل فيكون من
 حسن اللعب والجواب عن هذا الاستفسار
 بيان معنى ذلك اللفظ اما بالنقل عن اهل
 اللغة او العرف العام او العرف الخاص هذا
 في صوت القراءة واما في صوت الاجمال
 فبيان المعنى المراد بتفصيله وتعيينه واما
 الثاني فانما يسمع اذا كان ما فعل من لغة نكتة
 كما اذا عدل عن الاصل او عن المشهور او
 فهو لجاج وتعت ايضا والجواب بيان نكتة
 توافق ما فعل على ذلك المنوال ثم اعلم ان
 هذا انما يكون استفسارا اذا تعاقب طلب
 البيان بنفس المعنى او النكتة واما اذا تعاقب
 بحسن ذلك اللفظ او ما فعل مستند بالاجمال
 او القراءة او بالعدول فهو ليس باستفسار
 بل مناقضة فالجواب ح اما عن الاول فرفع
 عدم الحسن ببيان القرائن المضمومة

معه واما عن الثاني فبيان الاستعمال
 على نكتة معناه بها فتأمل الخاتمة في
 اداب المناظرة يشبه ان يكون هذا
 فنا مستقلا موضوعا عما لا يوافق المناظرة
 من حيث وجوب الاحتراز عنه فالاحتراز
 عما لا يوافقها اداب المناظرة وقائمه
 الثالث بتلك الاداب ويلي ان يسمى
 هذا الفن باداب المناظرة لكونه سببا للتأدي
 بها فيجب ان يعلم ويعمل بها وقد جرت العادة
 بذكر نكتة منها اولها الاحتراز عن الاجاز
 لتلاجل يفهم المقال وثانيها عن الاطناب
 لتلاجل يورث الملل وثالثها عن استعمال
 الالفاظ العربية لتلاجل يؤدي الى عسر فهم
 الطبيعة ورابعها عن استعمال المجمل لا
 تحريف في الكلام لتلاجل يلزم التردد في
 فهم المرام وخامسها عن الدخول في
 الكلام قبل فهم المرام لتلاجل يلزم الضلال

انما قال يشبه لجواز كونه داخل
 في فن المناظرة بجعل الموضوع
 من قبيل موضوعه كان
 يقال مثلا كل نقض
 يجب الاحتراز
 فيه عن الاجاز

فان قلت ان الادب هو الرعاية للامور
 المستحسنة والاحتراز عن الامور
 المستقبحه فينبغي ان يبحث في هذا
 الفن عن الامور المستحسنة
 من حيث وجوب الرعاية لها
 كما يبحث عن الامور المستقبحه
 من حيث وجوب الاحتراز
 عنها قلت ان الاحتراز
 عن الامور المستقبحه
 يستلزم الرعاية
 للامور المستحسنة
 فاكفي عنها

في البحث والافحام ولا بأس بطلب المادة
 لاجل الاستفادة اذا الكلام قبل الفهم اقبل
 من طلب العادة وسادسها عن التعرض لما
 لا دخل له في المرام لئلا يشتت الكلام ويحصل
 البعد عن المرام وسابعها عن الضحك
 ورفع الصوت بالمقال وامثالها مما يدل
 على السفاهة من اوصاف الجهال فانهم
 يتردون بذلك جهلهم في زعمهم طبعها
 لغلبيتهم به على حصصهم بين امثالهم السفها
 وثامنها عن المناظرة مع اهل المهابة والاحترام
 لئلا يستطرد ذهنه وينطفي ذقته بخلافة
 قدر الخصم والاحتشام وتاسعها ان
 لا يجب ان خصمه خفيرو ضعيف لانه ربما
 يؤدي الى صدور كلام سخيف فيكون
 مغلوب الخصم الضعيف بالافحام مع ان
 هذا الشنع وجوه الالزام ومنها التحريم
 المساومة مع من لا يعلم قوانين المناظرة

المناظرة وادابها فانها مخلة بالمناظرة
 ومفوتة لفائدتها فمثل كمثل من يخالف
 رفيقه في الطريق وهو اعمى فعلم من هذا
 انها غير مخصصة في السعة ولا في العشرة
 جرمنا يقول الفقير الى الله الغني محمد بن
 عمر الدرندي هذا آخر ما يتعلق بالرسالة
 الحسينية في الاداب على وجه يكشف
 عن وجوه صرائد ما تنفع الاحتجاب
 ويفتح عن كنوز فرائد ما قللا
 الارتياب ومن الله التوفيق
 لاظهار الصواب
 واليه الرجوع
 وحسن
 ما ب

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	H. Hüsnî
Yeni No	1478
Eski Kayıt No	